



أثر نوع مكتب المراجعة على سلوك التجنب الضريبي للشركات غير المالية
المقيدة في البورصة المصرية
إعداد
د. محمد خميس جمعة خطاب زيتون

مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة دمهور

Mohzaytoun@com.dmu.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثاني - العدد الثاني – الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢١

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

زيتون، محمد خميس جمعة خطاب (٢٠٢١). أثر نوع مكتب المراجعة على سلوك التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢(٢) ج ٢، ١٣١٥-١٣٧٠.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

أثر نوع مكتب المراجعة على سلوك التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة في
البورصة المصرية
د. محمد خميس جمعة خطاب زيتون

ملخص:

استهدف هذا البحث دراسة واختبار العلاقة بين نوع مكتب المراجعة وسلوك التجنب الضريبي للشركات، مع التركيز على دراسة بعدين، أولهما؛ تحديد ما إذا كان انتساب مكاتب المراجعة لأحد المكاتب الأجنبية يؤثر على سلوك التجنب الضريبي. وثانيهما؛ تحديد ما إذا كانت المراجعة الإلزامية التي يقوم بها الجهاز المركزي للمحاسبات تؤثر على سلوك التجنب الضريبي. وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية عن الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨م.

وأوضحت نتائج الدراسة ما يلي: أولاً؛ أن مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة للمكاتب الأربعة الكبرى، ومكاتب المراجعة المصرية المحلية يؤثران تأثيراً معنوياً وإيجابياً على سلوك التجنب الضريبي بشكل عام، وعلى سلوك التجنب الضريبي الانتهازي بشكل خاص. ثانياً؛ أن الجهاز المركزي للمحاسبات يؤثر تأثيراً معنوياً وسلبياً على سلوك التجنب الضريبي، بينما لا يلعب دوراً إيجابياً في الحد من سلوك التجنب الضريبي الانتهازي. ثالثاً؛ أن مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة للمكاتب الأجنبية، كوحدة واحدة، تؤثر تأثيراً معنوياً وإيجابياً على سلوك التجنب الضريبي. وعلى العكس من ذلك، تؤثر تأثيراً معنوياً وسلبياً على سلوك التجنب الضريبي الانتهازي. رابعاً؛ أن مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة للمكاتب الأجنبية بخلاف المنتسبة للمكاتب الأربعة الكبرى عامة، والمنتسبة لمكاتب مراجعة من الصف الثالث تحديداً، لا تلعب دوراً إيجابياً في تقييد سلوك التجنب الضريبي، بينما تؤثر تأثيراً معنوياً وسلبياً على سلوك التجنب الضريبي الانتهازي. وأخيراً؛ أن مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية من الصف الثاني تؤثر تأثيراً معنوياً وسلبياً على سلوك التجنب الضريبي بشكل عام، وعلى سلوك التجنب الضريبي الانتهازي بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية: نوع مكتب المراجعة، الجهاز المركزي للمحاسبات، سلوك التجنب الضريبي، التجنب الضريبي الانتهازي، سوق المراجعة المصري.

١- مقدمة:

يعتبر التجنب الضريبي أحد القضايا التي استقطبت اهتمامًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة على المستوى الدولي (e.g., Wang et al. 2020; Gunn et al. 2020; Cao et al. 2021; Ha and Feng 2021) وعلى المستوى المحلي (على سبيل المثال؛ أبو سالم ٢٠٢٠؛ أبو زيد ٢٠٢٠، عرفة والملاح ٢٠٢٠؛ وفودة ٢٠٢٠) نظرًا لأنه يتضمن مجموعة واسعة من الإجراءات والتصرفات والأنشطة التي تهدف إلى تخفيض مستوى الالتزامات الضريبية؛ مما يؤدي بدوره إلى تخفيض المدفوعات الضريبية إلى الدولة (Hanlon and Heitzman 2010).

وخلص البحث المحاسبي الذي تناول بالقياس والتحليل التجنب الضريبي على مستوى القطاع أو على مستوى الشركة إلى أن الشركات تسدد مبالغ ضريبية مختلفة معنويًا بالنسبة إلى دخلها الخاضع للضريبة؛ مما يعني بدوره أن بعض الشركات تكون أكثر نجاحًا في تخفيض مقدار الضريبة المسددة (أي أكثر تجنبًا للضرائب) عند مقارنتها بشركات أخرى داخل نفس صناعتها أو مع نفسها خلال السنوات المختلفة (e.g., Joshua and Okafor 2019; Wang et al. 2020; Gunn et al. 2020; Cao et al. 2021; Ha and Feng 2021). واعتمادًا على ذلك، يستمر البحث المحاسبي في سعيه إلى التحقق من العوامل التي تفسر تباين سلوك التجنب الضريبي، والأسباب التي تدفع الشركات إلى تفضيلات مختلفة فيما يتعلق بجهود التخطيط الضريبي، والآثار المحتملة الناجمة عن هذا السلوك.

وبشأن نوع مكتب المراجعة، كمحدد لسلوك التجنب الضريبي، فعادة ما يتم تصنيف مكاتب المراجعة إلى نوعين أساسيين بناءً على حجمها، هما؛ مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، ومكاتب المراجعة بخلاف الأربعة الكبرى. وأشار (Sirois (2009), Eshleman and Guo (2014) and Berglund et al. (2018) إلى أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى تقدم خدمات ذات مستوى جودة أعلى مقارنة بغيرها؛ لأنها تمتلك موارد بشرية متميزة، وقدرات تقنية وتكنولوجية مرتفعة، وبالتالي؛ فهي قادرة على تمييز خدماتها. بينما أشار Lawrence (2004), Francis

^١ أفاد Crivelli et al. (2016) أن إيرادات الدول على مستوى العالم فقدت ٦٥٠ مليار دولار بسبب استراتيجيات التجنب الضريبي خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى ٢٠١٣م. وبالمثل، أشار Cobham and Janský (2018) إلى أن دول العالم خسرت إيرادات تقدر كحد أدنى ٥٠٠ مليار دولار بسبب أنشطة التجنب الضريبي. وفي الأونة الأخيرة، أظهر مؤشر السرية المالية Financial Secrecy Index (FSI) في ٢٠٢٠م. أن هناك خسائر جوهرية تتراوح بين ٢١ وحتى ٣٢ تريليون دولار نتيجة للثروة المالية الموجودة في الملاذات الضريبية غير الخاضعة للضريبة أو الخاضعة للضريبة ولكن عند معدل ضريبي منخفض، وذلك في جميع أنحاء العالم خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٠م. وخلص Clausing (2016) إلى أن تحويل الأرباح، الذي قامت به الشركات التي يقع مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٨٣ وحتى ٢٠١٢م. تسبب في خسارة لكل الدول المضيفة لعائدات ضريبية تتراوح بين ٧٧ إلى ١١١ مليار دولار.

(2018) and Berglund et al. (2011) and et al. إلى أن البحث المحاسبي لم يصل بعد إلى أدلة قاطعة بشأن جودة خدمات مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى مقارنة بغيرها، فقد خلص Lawrence et al. (2011) and Berglund et al. (2018) إلى أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى تقدم خدماتها بجودة تختلف اختلافاً غير معنوي عن جودة الخدمات التي تقدمها مكاتب المراجعة بخلاف المكاتب الأربعة الكبرى.

وفي السياق نفسه، أدرك البحث المحاسبي أن التصنيف التقليدي لمكاتب المراجعة؛ مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى مقابل مكاتب المراجعة بخلاف الأربعة الكبرى، أصبح غير صالح في توصيف سوق الخدمات التوكيدية وغير التوكيدية لمكاتب المراجعة بشكل دقيق (Dey and Robin 2011; Herda et al. 2014; El-Dyasty and Elamer 2020) وبالتالي؛ ظهر مفهوم الصف الثاني Second -Tier بهدف تقسيم مكاتب المراجعة بخلاف المكاتب الأربعة الكبرى إلى نوعين إضافيين. وبناء على ذلك، يتمثل الصف الأول Top Tier في مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، بينما تصنف مكاتب المراجعة الأربعة التالية لها في مستوى جديد؛ هو الصف الثاني. وأخيراً؛ تصنف مكاتب المراجعة المتبقية الأخرى في الصف الثالث، والذي يشتمل على مكاتب المراجعة المحلية.

وبشأن العلاقة بين خصائص المراجع وسلوك التجنب الضريبي للشركات؛ فهناك **منظورين** حول تأثير نوع المراجع تجاه التجنب الضريبي، **أولهما**؛ يرى أنه إذا كانت الشركات تسعى إلى تجنب سداد ضرائب إضافية أثناء تطبيقها القوانين الضريبية، فإنها تسعى بشكل مؤكد إلى طلب المشورة من المستشارين الأكثر خبرة. علاوة على ذلك، من المحتمل أن يطلب المراجع أتعاباً غير عادية من عميله (Cook and Omer 2013). **وثانيهما**؛ يرى أن التجنب الضريبي قد يكون انعكاساً لنظرية الوكالة، التي قد تؤدي إلى قرارات ضريبية ناتجة عن السلوك الانتهازي، لذلك يعتبر إيجاد طرق تهدف إلى تقليل تكاليف الوكالة، ورقابة حوافز الإدارة أحد التحديات التي تواجه أصحاب المصالح. وبالتالي؛ قد يمثل المراجعون، الذين يلتزمون بجودة الأداء المهني، الطريقة المثلى للتقييم السليم للبنود الضريبية المدرجة في القوائم المالية، وبناءً عليه؛ مساعدة المساهمين والمحللين الماليين في اكتشاف سلوك التجنب الضريبي (Salehi et al. 2020). ولذلك يسعى البحث الحالي، وبناءً على المنظورين المتعارضين السابقين، استكمال التحقق من العوامل التي تفسر تباين سلوك التجنب الضريبي للشركات من خلال إيجاد دليل عملي على أثر نوع مكتب المراجعة على سلوك التجنب الضريبي للشركات في بيئة الأعمال والممارسة المحاسبية المصرية.

٢- مشكلة البحث:

حدد البحث المحاسبي العديد من خصائص الشركات المرتبطة بالتجنب الضريبي، على سبيل المثال؛ حجم الشركة، والربحية، والرافعة المالية، وكثافة رأس المال، والعمليات الأجنبية (e.g., Dyreng et al. 2008; Frank et al. 2009; Lisowsky, 2010; Wang et al. 2020). وخلص إلى أن الشركات المتهمه بالمشاركة في أنشطة التجنب الضريبي تكون أكثر ربحية، ولديها اختلافات ضريبية دفتريية، ولديها إنفاق أعلى على البحث والتطوير، ورافعة مالية أقل. إلا أن البحث المحاسبي ركز على خصائص الشركات تاريخاً خصائص مكتب المراجعة قيد الدراسة.

وبشأن خصائص سوق خدمات المراجعة في مصر، يلاحظ وجود تنافسية قوية على أساس الأسعار بين مكاتب المراجعة، وأن مستوى إيراداتها منخفضاً؛ لذلك ليس من المنطقي تطبيقها تقنيات المراجعة الأكثر تطوراً لأرتفاع تكاليفها، وكذلك توظيف فرق مراجعة لديها الخبرة الكافية بسبب ارتفاع مرتباتها. وبناء على ذلك، من المحتمل أن تتبنى مكاتب المراجعة استراتيجيات مراجعة اقتصادية (El-Dyasty and Elamer 2020). وبالتالي يثور تساؤل حول ما إذا كان هيكل سوق المراجعة في مصر قوياً بما يكفي للحد من سلوك التجنب الضريبي للشركات، وإذا كان قوياً، فهل ذلك من خلال مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أو مكاتب المراجعة بخلاف الأربعة الكبرى أو الجهاز المركزي للمحاسبات؟

وبناءً على ذلك، تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية؛ هل تؤثر مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى في سلوك التجنب الضريبي؟ وهل تؤثر مكاتب المراجعة المنتسبة للمكاتب الأجنبية، كوحدة واحدة، في سلوك التجنب الضريبي؟ وهل تؤثر مكاتب المراجعة المنتسبة للمكاتب الأجنبية بخلاف المكاتب الأربعة الكبرى كوحدة واحدة (وكذا مكاتب الصف الثاني بمفردها، ومكاتب الصف الثالث بمفردها) في سلوك التجنب الضريبي؟ وهل تؤثر مكاتب المراجعة المحلية في سلوك التجنب الضريبي؟ وهل يؤثر الجهاز المركزي للمحاسبات في سلوك التجنب الضريبي؟

٣- هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار العلاقة بين نوع مكتب المراجعة وسلوك التجنب الضريبي للشركات في بيئة الأعمال والممارسة المحاسبية المصرية، مع التركيز على دراسة بعدين هما؛ تحديد ما إذا كان انتساب مكاتب المراجعة المصرية لمكاتب مراجعة أجنبية يؤثر في سلوك التجنب الضريبي. وتحديد ما إذا كانت المراجعة الإلزامية التي يقوم بها الجهاز المركزي للمحاسبات تؤثر في سلوك التجنب الضريبي. وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية عن الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨م.

٤- أهمية ودوافع البحث:

يستمد هذا البحث أهميته أكاديمياً وعملياً من خلال سعيه لدراسة العلاقة بين نوع مكتب المراجعة وسلوك التجنب الضريبي في بيئة أقل صرامة. ويعد ذلك مجالاً جديراً بالتحقق في بيئة الأعمال والممارسة المحاسبية المصرية لسببين: أولهما؛ من الناحية الاقتصادية، يمكن التأكيد على أن الشركات المصرية واجهت العديد من المشاكل المالية خلال السنوات الأخيرة بسبب الصعوبات الاقتصادية، وفي مثل هذا الموقف السيء تبحث الشركات عن طرق تساعدها في تخفيض مصروف الضرائب المسدد، ويمكن أن يكون ذلك من خلال سلوكها بشأن التجنب الضريبي. وثانيهما؛ في ظل الضغوط الاقتصادية، يكون لدى المديرين حوافز كبيرة للمشاركة في ممارسات التجنب الضريبي الانتهازي بهدف تقليل تكاليف الشركات، ومن المحتمل أن يزيد هذا السلوك الانتهازي للمديرين بهدف تحقيق مصالحهم الشخصية، عند اعتماد مكاتب المراجعة على مداخل مراجعة يمكن التنبؤ بها.

ومن أهم دوافع البحث أن التحقق من آثار نوع مكتب المراجعة على سلوك التجنب الضريبي يعتبر مفيداً لكل من؛ الهيئات التنظيمية والتشريعية، والمستثمرين، في تحديد جودة الخدمات التي تقدمها مكاتب المراجعة المختلفة في بيئة الأعمال والممارسة المحاسبية المصرية. ومكاتب المراجعة، في توجيه اهتمامها إلى أهمية التحقق من سلوك التجنب الضريبي للشركات لما له من آثار سلبية على سمعة المكتب. وأيضاً لجان المراجعة والمساهمين بهدف اتخاذ قرارات أفضل عند اختيار وتعيين مكتب المراجعة.

٥- حدود البحث:

يقصر هذا البحث على دراسة التأثير المباشر لنوع مكتب المراجعة على سلوك التجنب الضريبي للشركات، ولهذا يقع خارج نطاق هذا البحث دراسة محددات التجنب الضريبي الأخرى التي قد ترجع إلى خصائص الشركة أو مكتب المراجعة. كما يخرج عن نطاق البحث التعرض للآثار المباشرة أو غير المباشرة المحتملة الأخرى لنوع مكتب المراجعة على جودة الخدمات التوكيدية وغير التوكيدية التي يقدمها إلا بقدر ما يلزم لمعالجة مشكلة البحث. وأخيراً، فإن قابلية النتائج للتعميم مشروطة بضوابط اختيار عينة البحث.

٦- خطة البحث:

لتحقيق هدف البحث، وفي ضوء حدوده، سوف يتم تنظيم المتبقي منه على النحو التالي:

- ١/٦-التجنب الضريبي: المفهوم، والدوافع، والقياس، والمحددات، والآثار.
- ٢/٦-توصيف سوق خدمة المراجعة في بيئة الأعمال والممارسة المحاسبية المصرية.
- ٣/٦-تحليل العلاقة بين نوع مكتب المراجعة وسلوك التجنب الضريبي واشتقاق فروض البحث.
- ٤/٦-الدراسة التطبيقية.
- ٥/٦-اختبار فروض البحث.
- ٦/٦-التحليل الإضافي واختبار الحساسية.
- ٧/٦-خلاصة البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة.

١/٦- التجنب الضريبي: المفهوم، والدوافع، والقياس، والمحددات، والآثار.

إن مفهوم التجنب الضريبي ليس مفهوماً جديداً، ومع ذلك، فقد تجدد الاهتمام بهذا المجال البحثي في الآونة الأخيرة (e.g., Wilde and Wilson 2018; Gunn et al. 2020; Ha and Feng 2021)، ووصفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) باعتباره مصطلحاً يصعب تعريفه على الرغم من استخدامه بشكل مكثف في توصيف ترتيبات شئون دافعي الضرائب التي تهدف إلى تخفيض التزامهم الضريبي، وأضحت أنه يمكن أن يتخذ شكلاً قانونياً كاملاً، إلا أنه غالباً ما يكون مخالفاً للقصد من القانون المطلوب تطبيقه (OECD 2020). واتساقاً مع ذلك، فقد استخدمت مفاهيم مثل التخطيط الضريبي، وإدارة الضرائب، والسلوك الانتهازي الضريبي، والملاذات الضريبية، والتهرب الضريبي، على الرغم من وجود اختلافات مفاهيمية بينها، في توصيف التجنب الضريبي في البحث المحاسبي (Hanlon and Heitzman 2010; Boussaidi and Hamed, 2015; Gebhart 2017).

لقد أشار Dyreng et al. (2008), Cheng et al. (2012), Payne and Raiborn (2019) and Lanis et al. (2018) إلى أن التجنب الضريبي يشتمل على أي نشاط أو سلوك أو معاملة أو إجراء يتم تنفيذه لتقليل العبء الضريبي عن دافعي الضرائب بشكل قانوني، وأن التهرب الضريبي يعد الزاوية غير القانونية له. وبصورة مماثلة، عرف Hanlon and Heitzman (2010) and Joshua and Okafor (2019) التجنب الضريبي، على نطاق واسع، باعتباره أي إجراء يهدف إلى تقليل المسؤولية الضريبية الصريحة عن دافعي الضرائب. وكذلك وصفته دراسة Hanlon and Heitzman (2010) باعتباره سلسلة متصلة من جميع استراتيجيات التخطيط الضريبي، والتي يعتبر أحد طرفيها التجنب الضريبي المشروع بينما يعتبر الطرف الآخر التهرب الضريبي. واتفق Hanlon and Dyreng et al. (2008) and Heitzman (2010) على وصف مفهوم التجنب الضريبي -بما في ذلك السلوك الانتهازي الضريبي، والملاذات الضريبية، والتهرب الضريبي- كدرجات للتخفيضات الضريبية التي تنتج عن التخطيط الضريبي.

ويختلف التجنب الضريبي، من الناحية المفاهيمية، عن التهرب الضريبي في أن الأخير يعتبر خرقاً للقانون، ويمكن أن ينطوي على عدم إفصاح متعمد، ويمكن أن يكون تلاعباً (Bird and Davis-Nozemack, 2018; Payne and Raiborn 2018) وبينما التجنب الضريبي، بمعناه الأشمل، ينطوي على جميع التصرفات التي تهدف إلى تقليل أو استبعاد أو تأجيل الالتزامات الضريبية (Sikka, 2010; Bird and Davis-Nozemack, 2018). وأشار Payne and Raiborn (2018) إلى أن التهرب الضريبي يعتبر إجراء غير قانوني وغير أخلاقي لأنه ينطوي على الخداع والإخفاء، وإلى أن التجنب الضريبي يمثل تخطيطاً رشيداً للأعمال، كما يعتبر إجراء للاستفادة من ثغرات القانون الضريبي. ولذلك يعد محلاً للتساؤل الأخلاقي.

وعلاوة على ذلك، غالبًا ما تعتبر الشركات التجنب الضريبي سلوكًا انتهازيًا تجاه الضرائب، عندما تفصح عن معدل ضريبي منخفض بشكل معنوي من المعدل الضريبي القانوني (Dyrenge et al. 2008). وأوضح Frank et al. (2009) and Taylor and Richardson (2014) أن السلوك الانتهازي الضريبي يمثل تلاعب بالتخفيض في الدخل الخاضع للضريبة من خلال التخطيط الضريبي الذي قد يعتبر تهربًا ضريبيًا احتياليًا أو لا يعتبر. وتمثل الملاذات الضريبية نوع محدد من التخطيط الضريبي الذي يعتبر انتهازيًا، وغالبًا ما يمثل تهربًا (Wilson 2009; Dharmapala and Hines 2009)، وبالتالي؛ فإن التهرب الضريبي يحدد مجال التخطيط الضريبي الانتهازي الذي يتحايل على القانون. وفي النهاية، يمكن اعتبار التجنب الضريبي مرادفًا للسلوك الانتهازي الضريبي. في حين يرتبط الأول بتوصيف واسع للتخطيط الضريبي، فإن الأخير يرتبط بتوصيف متطرف للتخطيط الضريبي. وتمشيًا مع Dyrenge et al. (2008) التي تناولت توصيف مصطلحات كل من التجنب الضريبي والتخطيط الضريبي والسلوك الانتهازي الضريبي، يتبنى البحث الحالي مفهوم التجنب الضريبي باعتباره جميع المعاملات التي تقوم بها الشركات بهدف تخفيض الالتزامات الضريبية عليها.

وبشأن دوافع التجنب الضريبي، أوضح Shackelford and Shevlin (2001) أن التخطيط الضريبي الفعال ينبغي أن يهدف إلى تعظيم قيمة الشركة. فالتجنب الضريبي يعتبر، بصورة عامة، شكلاً من أشكال خلق القيمة التي تهدف إلى زيادة ثروة المساهمين. واتساقًا مع ذلك خلص Wang et al. (2020) إلى أن تخفيض الضرائب من شأنه أن يعود بالنفع على مصالح المساهمين، وبالتالي؛ تقوم الإدارة بتنفيذ استراتيجيات التجنب الضريبي. ومع ذلك، يمكن أن تؤثر القرارات الضريبية للإدارة على مصالحها الخاصة بدلاً من مصالح المساهمين (Wang et al. 2020). وأوضح Crocker and Slemrod (2005) أن مصالح الإدارة والمساهمين من التجنب الضرائب يمكن أن تختلف بناءً على ما إذا كانت العقوبات المفروضة الناتجة عن التجنب الضريبي غير القانوني يتحملها المسؤولون التنفيذيون الذين يتخذون القرارات الضريبية أو يتحملها المساهمين أنفسهم، وما إذا كان قد تم تصميم عقود المكافآت بشكل أكثر فعالية لمواءمة مصالح المساهمين والمديرين فيما يتعلق بالأهداف الضريبية أم لا.

وفي السياق نفسه، خلص Chen and Chu (2005) إلى أن التهرب الضريبي قد يكون في صالح المساهمين المحايدين للمخاطرة، إذا لم يتم اكتشافه، ولكن يمكن أن يؤدي إلى فرض عقوبات على الإدارة التي تتخذ القرار بشكل شخصي. وتوصل Desai et al. (2007) and Blaylock (2016) إلى أن الشركات غالبًا ما تخلق معاملات معقدة لتجنب اكتشاف السلطات الضريبية التجنب الضريبي. وعلاوة على أن هذه المعاملات تخفي الموارد عن السلطات الضريبية، فيمكنها إخفاء الموارد أيضًا عن المساهمين؛ مما قد يسمح للإدارة باستخدام هذه الموارد لأغراضها الشخصية. أضف إلى ذلك، يمكن أن تؤدي استراتيجيات التجنب الضريبي

أيضًا إلى آثار عدم تماثل المعلومات، بشكل أكثر خطورة، بين الإدارة والمساهمين وزيادة تكاليف الوكالة، فقد خلص Desai et al. (2007) إلى أن مديري الشركات النفطية الروسية يستفيدون بشكل شخصي من معاملات التجنب الضريبي لشركاتهم. وبالتالي يمكن القول إن التجنب الضريبي يمكن أن يؤدي إلى تقليل مدفوعات الضرائب، مما ينعكس بدوره في زيادة التدفقات النقدية، وبالتالي؛ قد يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة. ومع ذلك، تشير نظرية الوكالة إلى أن المديرين قد يحولون النقدية الناتجة عن التجنب الضريبي لخدمة مصالحهم، هذا من جانب ومن جانب آخر، قد لا تكون عقود المكافآت قادرة على تجنب مثل هذه التحويلات.

وبشأن قياس التجنب الضريبي، فقد أوضح Hanlon and Heitzman (2010) and Lee et al. (2015) أن البحث المحاسبي ركز عند قياس التجنب الضريبي على جانب واحد فقط للتجنب الضريبي؛ الذي يؤدي إلى تخفيض الدخل الخاضع للضريبة دون تخفيض الدخل الدفئري، كما اعتمد البحث المحاسبي على عدد من المقاييس منها؛ معدل الضريبة الفعال (ETR) Effective Tax Rate، والفروق الضريبية الدفئرية Book-Tax Difference (BTD) لقياس التجنب الضريبي (e.g., Wilson 2009; Gebhart 2017; Wilde and Wilson 2018; Joshua and Okafor 2019).

ويعتبر **معدل الضريبة الفعال** مؤشرًا شائعًا للعبء الضريبي الذي تتحمله الشركات. وهناك نوعان من المقاييس الشائعة لمعدل الضريبة الفعال، **أولهما؛** معدل الضريبة الفعال المحاسبي (وفقًا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولًا عامًا) ETR GAAP، ويحتسب بقسمة إجمالي مصروف ضريبة الدخل على الدخل المحاسبي قبل الضرائب (Hanlon and Heitzman 2010; Chen et al. 2010; Purwantini 2017). وعادة ما تتم مقارنة معدل الضريبة الفعال المحاسبي مع المعدل الاسمي بهدف تحديد مدى التجنب الضريبي، فكلما اتسع الفرق كلما زاد مدى التجنب الضريبي، ويعكس هذا الفرق الفجوة بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة (Lee et al. 2015). ويؤخذ على هذا المقياس عدم قدرته على تسجيل محاولات الشركة للمشاركة في استراتيجيات تأجيل الضرائب، والتي تكون عادة عن طريق التقديرات المحاسبية للإدارة أو اختياراتها للسياسات المحاسبية، بسبب أن الضرائب المؤجلة تعتبر أحد مكوناته، كما أن الزيادات (أو التخفيضات) في مصروف الضرائب الحالية تقابلها تخفيضات (أو زيادات) في مصروف الضرائب المؤجلة (Gebhart 2017; Wang et al. 2020). علاوة على ذلك، قد يعاني مقام معادلة احتساب معدل الضريبة الفعال المحاسبي من تلاعب الإدارة في الأرباح؛ مما يجعل من الصعب التمييز بين أنشطة التجنب الضريبي وأنشطة إدارة الأرباح. وللتغلب على مشاكل معدل الضريبة الفعال المحاسبي، فقد أوضح Gebhart (2017) and Wang et al. (2020) أنه يمكن استخدام معدل الضريبة الفعال الحالي، ويحتسب بقسمة مصروف الضرائب الحالية على الدخل المحاسبي قبل الضرائب. وبالرغم من قدرته على تحديد

استراتيجيات الضرائب المؤجلة، فإنه يعاني من مشاكل معدل الضريبة الفعال المحاسبي نفسها (Lee et al. 2015).

وثانيهما؛ معدل الضريبة الفعال النقدي Cash ETR، ويحتسب بقسمة مصروف الضريبة النقدي على الدخل المحاسبي قبل الضرائب؛ وبالتالي؛ يسمح بقياس الضرائب الفعلية المدفوعة عن كل وحدة من الدخل المكتسب، وتحديد استراتيجيات تأجيل الضرائب (Oyeleke et al. 2016; Gebhart 2017)، ومع ذلك، يعاني من عدم تحقيق المقابلة السليمة بين بسط ومقام معادلة احتسابه، فبينما يتم علاج البسط من مشاكل إدارة الاستحقاقات، فما زال المقام يعاني منها (Salihu et al. 2013). علاوة على ذلك، يؤخذ عليه أنه من الممكن أن تكون الضريبة النقدية المدفوعة مرتبطة بعدة سنوات، ولذلك استخدم Hanlon and Heitzman (2010) and Salihu et al. (2013) التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بدلاً من الدخل المحاسبي قبل الضرائب في احتساب معدل الضريبة الفعال النقدي.

وعلى الجانب الآخر، تستند **الفروق الضريبية الدفترية BTD** إلى الفرق بين الدخل المقاس لأغراض التقرير المالي والدخل الخاضع للضريبة. وخلص Wilson (2009) إلى أن الفروق الضريبية الدفترية قد تلتقط سلوك التجنب الضريبي للشركات. ونظرًا لأن الدخل الخاضع للضريبة لا يمكن ملاحظته، فإن احتساب الفروق الضريبية الدفترية يتم أولاً من خلال تقدير الدخل الخاضع للضريبة مقاساً بقسمة مصروف ضريبة الدخل الحالية على المعدل الاسمي، ثم يطرح الناتج من الدخل المحاسبي قبل الضرائب. ويؤخذ على هذا المقياس أن الفروق الضريبية الدفترية يمكن أن تتأثر بإدارة الأرباح، وقوانين الضرائب والاختلافات في المعايير المحاسبية؛ مما يجعل الفروق الضريبية الدفترية مقياساً يتسم بالوضوءاء بشكل محتمل عند قياس سلوك التجنب الضريبي (Wilson 2009; Graham et al. 2012; Wang et al. 2020).

وبشأن محددات التجنب الضريبي، استخدم البحث المحاسبي مقاييس التجنب الضريبي في التحقق من محدداته. وقدم نتائج متضاربة حول العلاقة بين حجم الشركة وسلوك التجنب الضريبي، فخلص (Dyrenge et al. (2008), Wilson (2009) and Lisowsky (2010) إلى أن الشركات كبيرة الحجم تمتلك إمكانيات وحوافز نقدية أكبر للمشاركة في التجنب الضريبي على الرغم من أنها قد تواجه مزيداً من التدقيق من السلطات الضريبية. وعلى العكس، خلص (Rego (2003) and Frank et al. (2009) إلى أن الشركات الكبيرة أقل تجنباً للضرائب. وفي السياق نفسه، خلص (Frank et al. (2009) إلى أن الشركات الأكثر ربحية تتجنب المزيد من الضرائب، بسبب أن الربحية تزيد من الأساس الضريبي للشركة، وبالتالي تزيد من منافع التجنب الضريبي لها. بينما خلص (Dyrenge et al. (2008) إلى وجود علاقة عكسية بين ربحية الشركة وسلوك التجنب الضريبي، بسبب أن الربحية المرتفعة تفرض على الشركات مزيداً من الرقابة مما يجعل التجنب الضريبي أكثر تكلفة.

وتوصل (Steijvers and Niskanen (2014) and Wang et al. (2020) إلى أن هياكل الملكية المختلفة تؤثر بشكل واضح على سلوك التجنب الضريبي، فقد خلص Chen et al. (2014) and Steijvers and Niskanen (2014) إلى أن الشركات العائلية تشارك في التجنب الضريبي بشكل أقل من الشركات التي لديها هيكل ملكية أكثر تشتتًا. واختلف Chen et al. (2014) and Martinez and Ramalho (2014) وعيسى (٢٠١٥) مع Steijvers and Niskanen (2014) وخلصوا إلى أن الشركات العائلية في البرازيل ومصر يتزايد لديها سلوك التجنب الضريبي مقارنة بالشركات غير العائلية.

وفي السياق نفسه، خلص Dyreng et al. (2010) إلى أن تحركات كل من المدير التنفيذي والمدير المالي من شركة إلى أخرى تؤثر تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا على التجنب الضريبي. كما توصل Olsen and Stekelberg (2016) إلى أن نرجسية المدير التنفيذي ترتبط ارتباطًا إيجابيًا مع احتمالية مشاركة الشركة في التجنب الضريبي الانتهازي. بينما أشار Law and Mills (2017) إلى أن المديرين التنفيذيين ذوي الخبرة العسكرية يشاركون في مستوى تجنب ضريبي أقل. وخلص Edwards et al. (2016) إلى أن الشركات التي تواجه قيودًا مالية متزايدة تشارك في سلوكيات التجنب الضريبي بشكل أكبر، ووجد Liangliang (2016) أنه عندما يكون التمويل الخارجي أكثر صعوبة، خاصة في حالة الأزمات المالية، يكون مستوى التجنب الضريبي في الشركات أعلى بهدف خلق تدفقات نقدية داخلية لتمويل عملياتها.

وأخيرًا بشأن آثار التجنب الضريبي، فقد خلص Santa and Rezende (2016) إلى وجود علاقة عكسية بين التجنب الضريبي وقيمة الشركة. وعلى العكس لم يتوصل Desai and Dharmapala (2009) إلى وجود علاقة بينهما. علاوة على ذلك، خلص Hasan et al. (2014) إلى وجود تأثير غير مباشر على قيمة الشركة من خلال ارتفاع تكاليف التمويل بسبب زيادة مخاطر الأعمال، وأيد Nugroho and Agustia (2018) هذا الاتجاه. وخلص Hasan et al. (2016) and Goh et al. (2014) أيضًا إلى أن التجنب الضريبي يرتبط إيجابيًا مع تكاليف التمويل بالديون. وفي السياق نفسه، خلص Frischmann et al. (2008) and Hanlon and Slemrod (2009) إلى وجود رد فعل سلبي لسوق رأس المال للشركات التي تشارك في الملاذات الضريبية، واتفق معهم O'Donovan et al. (2019) حيث خلصوا إلى وجود خسارة في القيمة السوقية للشركات المشاركة في التجنب الضريبي.

أضف إلى ذلك، قد يؤدي التجنب الضريبي إلى زيادة عدم التأكد فيما يتعلق بالمدفوعات الضريبية المستقبلية (Guenther et al. 2017)، وغالبًا ما ينطوي التجنب الضريبي على هياكل تنظيمية أكثر تعقيدًا مما يخلق أقنعة للسلوكيات الانتهازية، وعند اكتشافها يكون هناك احتمال جوهري لانخفاض معنوي في سعر السهم (Kim et al. 2011).

وعلاوة على ذلك، يمكن أن يقوم المديرون بإدارة الأرباح تحت غطاء التجنب الضريبي؛ مما يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية. وخلص Frank et al. (2009) إلى أن التجنب الضريبي يرتبط إيجاباً مع السلوك الانتهازي في التقارير المالية. وعلى العكس، أشار Lennox et al. (2013) إلى أن الشركات ذات مستوى التجنب الضريبي المرتفع تتعرض للمراجعة بشكل أكثر صرامة، وبالتالي؛ تكون أقل عرضة لارتكاب الغش.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن تعريف التجنب الضريبي بشكل واضح يعد أمراً أساسياً لتحديد مجموعة أنشطة وسلوكيات الشركة التي يجب التحقق منها، وقياس آثارها على أصحاب المصالح. وفي الواقع، كان تعريف وقياس التجنب الضريبي مصدر اهتمام كبير في البحث المحاسبي. وقد استخدم البحث الحالي مفهوم التجنب الضريبي الذي يغطي جميع الأنشطة التي تقلل من الالتزامات الضريبية للشركات، باعتباره يشتمل على مجموعة من السلوكيات الضريبية المقبولة وغير المقبولة. وبذلك تشكل أنشطة التجنب الضريبي سلسلة متصلة من التجنب الضريبي بدءاً من سياسات تقليل الضرائب العادية داخل الحدود القانونية وصولاً إلى الأنواع الأكثر إثارة للجدل من الاستراتيجيات الضريبية التي تؤدي إلى مواقف ضريبية غير مؤكدة. والأهم من ذلك، تفسح وجهة النظر هذه للتجنب الضريبي المجال لقياسه باستخدام العديد من المقاييس التجريبية والتي بدورها تتسق مع كيفية تقييم أصحاب المصالح لاستراتيجية ضرائب الشركة.

٢/٦ - توصيف سوق خدمة المراجعة في بيئة الأعمال والممارسة المحاسبية المصرية:

تعتمد أسواق المال في كفاءتها على وجود سوق خدمات مراجعة تنافسي فعال، فقد يؤثر احتكار وتركز سوق خدمات المراجعة سلباً على تنظيم مهنة المراجعة، وجودة الخدمات المقدمة (عبد الله ٢٠١٩). كما يؤثر تراخي المراجعين في أداء عملية المراجعة، بجانب اتباعهم لنهج أقل تشككاً وأكثر تساهلاً، سلباً على جودة المعلومات المحاسبية (رضوان وآخرون ٢٠١٧؛ العطار وآخرون ٢٠١٩). ولقد خلص أبو الخير (٢٠٠٠) إلى سيطرة عشرة مكاتب مراجعة على ما يقرب من ٨٠٪ من سوق خدمات المراجعة المصري. وأضاف رضوان وآخرون (٢٠١٧) أن سيطرة مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى تزيد عن ٦٠٪ من إجمالي الحصة السوقية لسوق خدمات المراجعة المصري. بينما أشار محمد (٢٠٢٠) إلى أن سوق خدمات المراجعة المصري يعتبر سوقاً شديد التركيز في مكاتب المراجعة المنتسبة إلى مكاتب أجنبية من خلال سيطرتها على ٧٧٪، في حين تسيطر مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى على ٤٧٪.

واعتماداً على بيانات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لعام ٢٠١٦م. قدم El-Dyasty (2017) توصيفاً تفصيلياً لهيكل سوق خدمات المراجعة، وأوضح هيمنت كل من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى والجهاز المركزي للمحاسبات على سوق خدمات المراجعة المصري؛ حيث تتمثل حصة مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى في ٣٤,٤٪، بينما تتمثل حصة الجهاز

المركزي للمحاسبات في ٢٢٪. كما أوضح أن القوانين المصرية تسمح بكل من المراجعة الإلزامية والمراجعة غير الإلزامية، وبالتالي؛ تعد مصر إحدى الدول القليلة التي تسمح بالمراجعة الفردية والمراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة.

ويسمح قانون الشركات في مصر للشركات بتعيين مراجع حسابات واحد أو أكثر وفقاً للمادة ١٠٣ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م. وبالتالي قد تختار بعض الشركات تعيين أكثر من مراجع حسابات، ولذلك تظهر المراجعة المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، وفقاً للمادة ٣ من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨م. يتعين على جميع الشركات المصرية التي تساهم فيها الدولة المصرية بنسبة ٢٥٪ على الأقل من رأس مالها أن يقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بأداء خدمة المراجعة لها. وقد تختار هذه الشركات تفعيل المادة ١٠٣ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م. واختيار مكتب مراجعة لأداء خدمة المراجعة جنباً إلى جنب مع الجهاز المركزي للمحاسبات، ولذلك تظهر المراجعة المزدوجة. وفي بعض الحالات، يمكن للشركات استخدام كل من المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة في نفس الوقت. وبالإضافة إلى إمكانية أداء خدمة المراجعة المشتركة على أساس اختياري، فإن القانون يفرض خدمة المراجعة المشتركة على أساس إلزامي، حيث تتطلب المواد ٨٣-٨٥ للقانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣م. من جميع البنوك في مصر تعيين مكتبين مراجعة لأداء خدمة المراجعة وإصدار تقرير مراجعة واحد.

وخلص (El-Dyasty (2017) إلى سيطرت مكاتب المراجعة المحلية على ٣١٪ من السوق المصري، وإلى انتساب عدد من مكاتب المراجعة المصرية، بخلاف الأربعة الكبرى، إلى مكاتب أجنبية. وتعتقد هذه المكاتب أن هذا الانتساب يقدم رسالة إيجابية للشركات، حيث تحاول إقناع أصحاب المصالح بأنها توفر جودة مراجعة أعلى من مكاتب المراجعة المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل هذه المكاتب على حفر صورة ذهنية جيدة من أجل إقناع الشركات بأنها تقدم جودة المراجعة نفسها التي تقدمها مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى. وأوضح El-Dyasty (2017) أن مكاتب المراجعة من الصف الثاني تسيطر على ٣,٩٪ من السوق المصري. وبالتالي، فإن تأثيرها يعد طفيفاً في خدمات سوق المراجعة. في المقابل، فإن مكاتب المراجعة من الصف الثالث تسيطر على ٣٠,٦٪ من السوق المصري. هذا يعني أن الانتساب إلى مكاتب مراجعة أجنبية يعد استراتيجية ناجحة.

وخلص (El-Dyasty (2017) ومحمد (٢٠٢٠) إلى أن مكاتب المراجعة، بشكل عام، تميل إلى إصدار آراء مراجعة غير معدلة في ظل كل من المراجعة الفردية والمراجعة المشتركة، وعلى العكس من ذلك، تترك مكاتب المراجعة في ظل المراجعة المزدوجة، بما في ذلك مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، أن الجهاز المركزي للمحاسبات أكثر تحفظاً، لذا فهي تزيد من احتمال إصدار آراء مراجعة معدلة لتتجنب التعارض مع آراء الجهاز المركزي للمحاسبات قدر الإمكان. وإلى أن مكاتب المراجعة المحلية تميل إلى إصدار تقارير متحفظة أكثر من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى في ظل كل من عمليات المراجعة الفردية والمزدوجة، وأن هذه

المكاتب يمكنها إصدار تقارير مراجعة برأي معاكس، في حين لا يقوم من الجهاز المركزي للمحاسبات أو مكاتب المراجعة الأخرى بذلك. ومن ناحية أخرى، تتجاوز نسبة تقارير المراجعة المتحفظة التي يصدرها الجهاز المركزي للمحاسبات في ظل كل من المراجعة الفردية والمراجعة المزدوجة ٩٠٪، وتفسر هذه النسبة المرتفعة أسباب طلب الشركات المصرية عمليات المراجعة المزدوجة، حيث يؤدي وجود تقرير مراجعة غير معدلة من مكتب مراجعة آخر إلى تحسين صورة الشركة أمام أصحاب المصالح.

وعلاوة على ذلك، خلص (El-Dyasty 2017) إلى أن مكاتب المراجعة من الصف الثاني تميل إلى إصدار تقارير غير معدلة في ظل المراجعة الفردية والمشاركة. ومع ذلك، فهي متحفظة بشكل كبير في ظل المراجعة المزدوجة. وإلى أن مكاتب المراجعة من الصف الثالث تتمتع أيضاً بحصة سوقية قوية في السوق المصري، ويمثلون الجزء الأكثر تحفظاً بين جميع مكاتب المراجعة المنتسبة لمنشآت أجنبية في ظل جميع أنواع عمليات المراجعة. في المقابل، تعمل مكاتب المراجعة المحلية بشكل جيد، ويمتلكون حصة سوقية جيدة، ويحققون نمط متوازن في ظل كل من عمليات المراجعة الفردية والمزدوجة، يصدرون تقارير مراجعة متحفظة أكثر من مكاتب المراجعة المنتسبة لمكاتب أجنبية.

٣/٦- تحليل العلاقة بين نوع مكتب المراجعة وسلوك التجنب الضريبي واشتقاق فروض البحث:

يمكن أن يقلل المراجع، بشكل غير مباشر، من قدرات الشركات وحوافزها على سلوك التجنب الضريبي، من خلال ضمان الإفصاح عن الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة بشكل سليم في القوائم المالية (Hanlon 2005). ويمتلك المراجع حوافز للتأثير على سلوك التجنب الضريبي لعميل المراجعة لعدة أسباب منها؛ أولاً، أن الشركات التي تشارك في سلوك التجنب الضريبي لديها احتمال أكبر للتحريفات الجوهرية وإعادة إصدار القوائم المالية؛ لأن المديرين يمكنهم استخدام حسابات الضرائب في إدارة الأرباح (Hanlon and Heitzman 2010; Gupta et al. 2016). ونظراً لأن التقارير المالية للعميل التي تحتوي على تحريفات جوهرية ترتبط إيجاباً مع مخاطر التقاضي، فإن التجنب الضريبي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع خطر تقاضي المراجع (Palmrose and Scholz 2004). وثانياً، خلص Hanlon and Slemrod (2009) and Kim et al. (2011) إلى أن المعلومات المتعلقة بمشاركة الشركة في أنشطة التجنب الضريبي تخفض سعر السهم، وتزيد خطر انهياره، مما ينعكس بدوره على تحقيق خسائر محتملة في ثروة المساهمين. وأخيراً، يستدعي سلوك التجنب الضريبي التشكك في نزاهة الإدارة، مما يؤدي إلى تفاقم مشاكل الوكالة. فقد خلص Dyreng et al. (2010) and Hanlon et al. (2012) إلى أن سلوك التجنب الضريبي يعبر عن موقف الإدارة تجاه الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة. ويمكن للموقف الانتهازي للإدارة، وكذلك لآثاره على بيئة

الرقابة، أن يؤديان إلى زيادة احتمال عدم قدرة أصحاب المصالح على اكتشاف السلوك المالي السيء المحتمل داخل الشركة، مما يزيد مرة أخرى من المخاطر التي يواجهها المراجعون (Desai and Dharmapala 2006).

ولقد حظيت العلاقة بين نوع مكتب المراجعة وجودة الخدمات التي يقدمها باهتمام الكثيرين، فقد أوضح Jung et al. (2016), Lopes (2018), Berglund et al. (2018) Alvarado et al. (2019), BenYoussef and Drira (2020) and Hammami and Zadeh (2020) أن نوع المراجع يعتبر وكيلاً عن سمعته وجودة أدائه، وأن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ذوي السمعة القيمة تمتلك دوافع أكبر لتحقيق جودة التقرير المالي، ولتخفيض تكاليف التقاضي المتوقعة، كما أنها أقل احتمالاً للوقوع في مخاطر القبول الخطأ عند إصدارها رأي عن استمرارية العميل. واتساقاً مع ذلك، أشار Comprix and Huang (2015) إلى أن مكاتب المراجعة الصغيرة ٢ أقل قدرة على الحد من أنشطة إدارة الأرباح. وفي بيئة الأعمال والمحاسبة المصرية، توصل Khalil and Ozkan (2016) إلى أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى والجهاز المركزي المحاسبات يقدمون جودة مراجعة أعلى مقارنة مع مكاتب المراجعة الأخرى. وعلى العكس، خلص El-Dyasty (2017) and Yasser and Soliman (2018) إلى وجود علاقة غير معنوية بين مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى وجودة المراجعة. وإلى جانب ذلك، أوضح Abdallah (2018) وجود علاقة سلبية معنوية بين مكاتب المراجعة وجودة المراجعة. وبناء على ما سبق، يمكن القول إن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى قد تساعد في تحسين مستوى الشفافية في المعلومات المحاسبية، بهدف تجنب تشويه سمعتهم، والتورط في دعاوى قضائية مكلفة، من خلال الحد من قدرة المديرين على إدارة الأرباح.

وفي السياق نفسه، أشار Frank et al. (2009) إلى أن التجنب الضريبي قد يرتبط بسلوك إعداد تقارير مالية انتهازية؛ حيث يسعى المديرين إلى التقرير عن كل من الدخل المحاسبي بشكل مرتفع والدخل الخاضع للضريبة بشكل منخفض في نفس الوقت. ويشير Donohoe and Knechel (2014) إلى أن المشاركة في أنشطة التجنب الضريبي يمكن أن تعرض المراجع للتقاضي والتكاليف التنظيمية وتكاليف السمعة، وبالتالي؛ فإن جهود المراجعة تعتبر دالة في الموقف الضريبي لعميل المراجعة. وعلاوة على ذلك، خلص Klassen et al. (2015) إلى أن الإقرارات الضريبية التي يعدها المراجع ترتبط بأنشطة تجنب ضريبي أقل. وبالتالي يمكن القول إن سبب اهتمام المراجع بمستوى التجنب الضريبي لعميل المراجعة هو تأثيره بالضرورة على مخاطر المراجعة ومخاطر الارتباط. وبالتالي؛ من المتوقع أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى القلقين بشأن سلوك التجنب الضريبي لعملاء المراجعة يديرون احتمال مواجهة مخاطر التقاضي

^٢ ولقد عرفت الدراسة مكاتب المراجعة الصغيرة على أنها منشآت المحاسبة والمراجعة التي تتعامل مع ١٠٠ عميل أو أقل.

ومخاطر السمعة من خلال توكيد مرتفع للمعلومات الضريبية، مما سيفقل بدوره من حوافز الشركات للمشاركة في أنشطة ضريبية انتهازية.

ولقد خلص (Lestari and Nedya (2019) إلى أن جودة المراجعة وألعاب المراجعة يؤثران سلبيًا على التجنب الضريبي، وبالمثل خلص (Gaaya et al. (2017 إلى وجود تأثير سلبي لتفاعل كل من الملكية العائلية وجودة المراجعة على ممارسات التجنب الضريبي. وتوصل (Fadhilah (2014) أن حجم المراجع يؤثر سلبيًا على التجنب الضريبي، وهو ما أيده (Maharani et al. (2014. وأشار Frey (2018) and Garcia-Blandon et al. (2021) إلى أن شركاء المراجعة المعتمدين ضريبياً يرتبطون مع ارتفاع المعدل الضريبي الفعال. وقدم (Richardson et al. (2013 دليلاً على أن الشركات التي تعيين أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى تعرض تخطيطاً ضريبياً أقل انتهازية بشكل معنوي. وباستخدام عينة دولية من ٣١ دولة، قدم (Kanagaretnam et al. (2016 دليلاً قوياً على أن جودة المراجعة مقاسة بدلالة حجم المكتب ترتبط ارتباطاً عكسياً مع احتمال ممارسة سلوك التجنب الضريبي، حتى بعد رقابة خصائص نظام الضرائب في الدولة، كما خلصوا إلى أن العلاقة السلبية بين جودة المراجعة وسلوك التجنب الضريبي أكثر وضوحاً في البلدان التي تكون فيها حماية المستثمرين أقوى، وخطر تقاضي المراجع أعلى، وبيئة المراجعة أفضل، وضغط سوق رأس المال أعلى.

وعلى العكس، خلص (Janssen et al. (2005), Crabbe (2010) and Nesbitt et al. (2020) إلى أنه عندما يتلقى عميل المراجعة خدمة الضرائب من خبير ضرائب، يرتفع مستوى التجنب الضريبي. وقدم (Lisowsky (2010 دليلاً على أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ترتبط إيجاباً مع أنشطة الملاذات الضريبية؛ حيث يُنظر إلى هؤلاء المراجعين على أنهم مرؤجون للخدمات الضريبية. وبالمثل، خلص (McGuire et al. (2012) and Nesbitt et al. (2020) إلى أن مكاتب المراجعة التي تقدم خدمات المراجعة وخدمات الضرائب، ترتبط بمستويات متزايدة من التجنب الضريبي لعملائها؛ حيث توظف مكاتب المراجعة خبرتها في ابتكار استراتيجيات تجنب ضريبي تفيد الشركة بدلاً من توظيفها في الحد من سلوك التجنب الضريبي للشركات. وخلص (Erickson et al. (2004 إلى أن الشركات التي لديها تقارير مالية انتهازية ترتبط بسلوك تجنب ضريبي منخفض؛ لأنها تسعى إلى تجنب إثارة الشكوك حولها من قبل المنظمات التشريعية والمستثمرين. وخلص (Lennox et al. (2013 أيضاً إلى أن العملاء الذين لديهم مستوى تجنب ضريبي مرتفع أقل عرضة لارتكاب الغش؛ لأن ارتكاب الغش يقلل من الاستفادة من التجنب الضريبي ويمكن اعتباره مؤشراً على السلوك الضريبي الانتهازي من قبل مصلحة الضرائب. كما لم يصل (Gallemore et al. (2014 إلى دليل على تدوير المراجعين عندما يتهم عملائهم بالمشاركة في أنشطة الملاذات الضريبية. وفي نفس السياق، خلص (Gontara and Khlif (2021 إلى وجود علاقة إيجابية بين تأخير إصدار تقرير المراجعة وسلوك التجنب الضريبي عندما يقوم مكتب مراجعة من الأربعة الكبرى بعملية

المراجعة بينما لا تظهر هذه العلاقة عندما يقوم مكتب مراجعة بخلاف المكاتب الأربعة الكبرى بعملية المراجعة.

وبشكل مجمل، يمكن القول إن البحث المحاسبي الذي تناول العلاقة بين جودة المراجعة وسلوك التجنب الضريبي للشركات قدم نتائج مختلطة. مما يؤكد على الحاجة إلى مزيد من البحث بشأن تأثير نوع مكتب المراجعة على سلوك التجنب الضريبي، خاصة في بيئة الأعمال والممارسة المحاسبية المصرية. وبالتالي يمكن صياغة الفرض الأول للبحث على النحو التالي: الفرض الأول: تؤثر مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى في سلوك التجنب الضريبي للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

واستكمالاً للاتجاه البحثي السابق، أظهر Choi et al. (2008) and Kurniawati et al. (2019; 2020) أن تعيين مكاتب مراجعة عالية الجودة، أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، يعتبر آلية للحد من عدم تماثل المعلومات، وسلوك التجنب الضريبي للشركات. ولقد تزايد نمو مكاتب مراجعة الصف الثاني كعلامة تجارية وتزايد الاهتمام بسمعتها. وخلص Boone et al. (2010) إلى أن وجود اختلافات طفيفة في جودة المراجعة الفعلية بين مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ومكاتب المراجعة في الصف الثاني. في حين لم يجد Jenkins and Velury (2011) فروقاً معنوية في التحفظ المحاسبي بين عملاء مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى وعملاء مكاتب مراجعة الصف الثاني. وخلص Kurniawati et al. (2019) إلى أن الانتساب لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أو لمكاتب مراجعة الصف الثاني يقلل من تكاليف الاقتراض بغض النظر عن محفظة مخاطر العميل، كما أن هناك اختلافاً في مستوى التأثير بين مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ومكاتب المراجعة من الصف الثاني. وخلص Kurniawati et al. (2020) أيضاً إلى أن الشركات التي تم مراجعتها من قبل أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى تظهر تكلفة رأس مال أقل، بينما لا يظهر هذا التأثير عند قيام أحد مكاتب المراجعة من الصف الثاني بالمراجعة.

وخلص Cassell et al. (2013) إلى أن مكاتب المراجعة من الصف الثاني تقدم جودة مراجعة مرتفعة مقارنة مع مكاتب المراجعة الأخرى بخلاف الأربعة الكبرى، وإلى عدم وجود فروق معنوية بين جودة خدمات المراجعة التي يقدمها مكاتب المراجعة من الصف الثاني ومكاتب المراجعة الأربعة الكبرى. وهو ما أيده Lawrence et al. (2011). وبالمثل، أوضح Wagner (2011) أن جودة المراجعة التي يقدمها مراجعو الصف الثاني تحسنت بعد صدور قانون ساربينز أوكسلي Sarbanes Oxley Act. ومع ذلك، تظل مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى تقدم جودة مراجعة أعلى مقارنة مع مكاتب المراجعة من الصف الثاني؛ نظراً لأنها قادرة على الحد من الاستحقاقات غير العادية. وخلص Cassell et al. (2013) أيضاً إلى أن مصداقية التقارير المالية لعملاء مكاتب المراجعة في الصف الثاني كانت أقل من مصداقية

التقارير المالية لعملاء مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى قبل أزمة Arthur Anderson، وعلى العكس لم تختلف مصداقية التقارير المالية لعملاء نوعي المكاتب بعد الازمة اختلافاً جوهرياً. وتوصل (Lento and Yeung (2020) أدلة قوية على أن مستويات جودة المراجعة الفعلية لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أعلى مقارنة مع مكاتب مراجعة الصف الثاني ومكاتب المراجعة المحلية، وأدلة ضعيفة على أن مستويات جودة المراجعة الفعلية لمكاتب مراجعة الصف الثاني تتفوق على مكاتب المراجعة المحلية. وفي البيئة المصرية، خلص El-Dyasty and Elamer (2020) إلى أن مكاتب المراجعة المنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية توفر جودة مراجعة مرتفعة كوحدة واحدة، على الرغم من أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى بمفردها لا توفر جودة مراجعة مرتفعة.

إن استراتيجية الانتساب إلى أحد مكاتب المراجعة الأجنبية، والتي تعتمد عليها مكاتب المراجعة المصرية، قد تعكس رغبتها في الاستفادة من سمعة المكاتب الأجنبية بهدف زيادة حصتها في سوق خدمات المراجعة المصري. ويمكن القول إن مثل هذه الاستراتيجية تعتبر منهجاً لإقناع أصحاب المصالح بالنظر إلى جميع مكاتب المراجعة المنتسبة إلى مكاتب أجنبية كوحدة واحدة، بما في ذلك مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، على أنها تقدم جودة مراجعة أعلى مقارنة مع مكاتب المراجعة المحلية. بالإضافة إلى ذلك، من الملاحظ أن مكاتب المراجعة التي تنتسب لأحد المكاتب الأجنبية في سوق خدمات المراجعة المصري لا تقتصر فقط على مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أو مكاتب الصف الثاني؛ حيث أن الانتساب إلى أحد المكاتب الأجنبية الأخرى بخلاف المكاتب الكبيرة أمراً منتشرًا في مصر، ولا يعرف إلا القليل عن جودة الخدمات التي يقدمها هذا النوع من مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب أجنبية، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الثاني للبحث على النحو التالي:

الفرض الثاني: تؤثر مكاتب المراجعة المنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية في سلوك التجنب الضريبي للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

ولقد خلص البحث المحاسبي أيضاً إلى أن جودة الخدمات التي تقدمها مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى لا تختلف عن جودة الخدمات التي تقدمها مكاتب المراجعة الأخرى، فلم يجد (Bauwhede et al. (2003) دليلاً على جودة المراجعة التي تقدمها مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ومكاتب المراجعة الأخرى في الشركات البلجيكية التي تسعى إلى إدارة الأرباح بغرض تخفيض الدخل. وبالمثل، أشار (Jeong and Rho (2004) إلى عدم وجود فروق معنوية بين جودة المراجعة التي تقدمها مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ومكاتب المراجعة بخلاف الأربعة الكبرى في الشركات الكورية. وخلص (Hunt and Lulseged (2007) إلى أن كل من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ومكاتب المراجعة بخلاف الأربعة الكبرى قادرين على الحد من إدارة الأرباح، علاوة على ذلك، يقدم كلا نوعي مكاتب المراجعة جودة مراجعة متشابهة مقاسة بدلالة دقة الرأي بشأن استمرارية العمل.

وفي السياق نفسه، لم يجد (Sundgren and Svanström (2013) فروقاً معنوية بين جودة المراجعة في السويد، مفاة بدلالة العقوبات التأديبية الصادرة ضد المراجعين الذين لا يستوفون متطلبات الجودة، التي تقدمها مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى والتي تقدمها مكاتب المراجعة في الصف الثاني، هذا من جانب ومن جانب آخر، لا تقدم مكاتب المراجعة الأخرى نفس مستوى الجودة. وبالمثل، خلص (Yaşar (2013), Khanh and Khuong (2018), Abid et al. (2019) and Orazalin and Akhmetzhanov (2018) إلى أن حجم المراجع لا يؤثر على جودة المراجعة، ولا يوجد فروق معنوية بين قدرات مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ومكاتب المراجعة الأخرى في الحد من إدارة الأرباح. وبالمثل، وتوصل (Campa (2013) and Semba and Kato (2019) إلى أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى لا توفر جودة مراجعة أعلى. علاوة على ذلك، لا يدرك سوق رأس المال الفروق في الأرباح التي تتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ومكاتب المراجعة بخلاف الأربعة الكبرى. وفي البيئة المصرية، خلص (El-Dyasty and Elamer (2020) إلى أن مكاتب المراجعة المحلية تؤثر سلباً ومعنوياً على جودة مراجعة بمقارنة مع مكاتب المراجعة المنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية.

ونظراً لأن مصر تتمتع ببيئة قانونية وتنظيمية أقل صرامة، فإن مواجهة مخاطر تقاضي أو إجراءات تأديبية يكون نادراً، كما لا يُتوقع وجود ضغوط لتوفير جودة خدمات أعلى من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى. ولذلك سيكون من المفيد فهم تأثير الأنواع الأخرى من مكاتب المراجعة على سلوك التجنب الضريبي. وبالتالي يمكن صياغة الفرض الثالث للبحث على النحو التالي:

الفرض الثالث: تؤثر مكاتب المراجعة المحلية في سلوك التجنب الضريبي للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

ولقد قدم البحث المحاسبي الذي تناول جودة الخدمات التي يقدمها الجهاز المركزي للمحاسبات نتائج مختلطة، فأشار (Abdallah (2018) and El-Dyasty (2017) إلى عدم وجود علاقة بين الجهاز المركزي للمحاسبات وجودة المراجعة. ومع ذلك، أشار (Khalil and Ozkan (2016) إلى أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى والجهاز المركزي للمحاسبات كوحدة واحدة يوفران جودة مراجعة أعلى مقارنة بمكاتب المراجعة الأخرى في سوق خدمات المراجعة المصري.

ويتم تعيين مراجعي حسابات الجهاز المركزي للمحاسبات لمراجعة القوائم المالية للشركات المملوكة كلياً أو جزئياً للدولة المصرية. فإذا كانت نسبة حقوق ملكية الدولة ٢٥٪ أو أكثر، يجب مراجعة القوائم المالية للشركة من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات. نظراً لأن الجهاز المركزي للمحاسبات وكيل عن الدولة، فإن المراجعين العاملين به يمثلون الدولة المصرية وهم جزء من المسؤولين الحكوميين، لذلك فإن استقلالهم مضمون. فعلى عكس مكاتب المراجعة، يتمتع

مراجعو الجهاز المركزي للمحاسبات بوضع رسمي يمكنهم من تقديم الملاحظات والتوصيات، كما يجب على الشركات الخاضعة للمراجعة الرد رسمياً على هذه الملاحظات والتوصيات. ولا يمكن للشركات المصرية تغيير أو فصل مراجعي حسابات الجهاز المركزي للمحاسبات، لذلك لا يخشى مراجعو الجهاز المركزي للمحاسبات عواقب رأيهم. وبالتالي، يتمتعون بمكانة فريدة تمكنهم من تقديم جودة مراجعة أعلى مقارنة بمكاتب المراجعة. ولذلك يمكن صياغة الفرض الرابع للبحث على النحو التالي:

الفرض الرابع: يؤثر الجهاز المركزي للمحاسبات في سلوك التجنب الضريبي للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

٤/٦ - الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث من خلال التعرض للجوانب التالية: مجتمع وعينة الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، ونموذج الدراسة، والإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة، والارتباط بين متغيرات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

١/٤/٦ - مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة شركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية على مدار خمس سنوات من ٢٠١٤م. وحتى ٢٠١٨م. وقد تم اختيار الشركات التي تمثل عينة الدراسة وفقاً للمعايير التالية: (١) أن تكون الشركة مقيدة على مدار الفترة من ٢٠١٢م. إلى ٢٠١٩م. وتكون عملتها هي الجنيه المصري. بالإضافة إلى توافر التقارير المالية السنوية المستقلة للشركة على مدار هذه الفترة^٢. (٢) ألا تنتمي إلى قطاعي البنوك، والخدمات المالية. (٣) أن تكون خضعت القوائم المالية للشركة لعملية مراجعة فردية وليس مراجعة مزدوجة أو مشتركة.

وقد اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية على التقارير المالية السنوية للشركات، وتقرير المراجعة، وقد تم الحصول عليها من موقع مباشر مصر، بالإضافة إلى المعلومات المتاحة على المواقع الإلكترونية للشركات، والتقارير المتاحة على موقع البورصة المصرية. ويوضح الجدول رقم (١) مجتمع وعينة الدراسة. كما يوضح الجدول رقم (٢) عدد ونسبة شركات عينة الدراسة وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها.

^٢ يتطلب احتساب المتغير التابع بيانات عن أربع سنوات، تبدأ من السنتين السابقتين للسنة محل الاختبار وتمتد إلى السنة التالية لها، وأن يكون مجموع صافي الربح المحاسبي قبل الضرائب خلال ثلاث سنوات متتالية أكبر من صفر.

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٢، ع ٢٤، ج ٢، يوليو ٢٠٢١)
د. محمد خميس زيتون

جدول رقم (١) عينة الدراسة النهائية	
البيان	العدد
مجتمع الدراسة: كافة شركات المساهمة المقيدة بالبورصة	٢١٥
(-) شركات قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية	(٤٦)
(-) شركات غير مالية خضعت لعملية مراجعة مزدوجة	(٢٨)
(-) شركات غير مالية خضعت لعملية مراجعة مشتركة	(١٣)
(-) شركات غير مالية غير لا يتوافر عنها المعلومات اللازمة للدراسة	(٦١)
(-) شركات غير مالية كان نتيجة نشاطها خلال فترة الدراسة صافي خسائر قبل الضريبة	(١٣)
إذن عدد الشركات التي تمثل عينة الدراسة	٥٤ شركة
(X) عدد سنوات الدراسة	٥
حجم العينة المبدئي	٢٧٠ مشاهدة
(-) مشاهدة كان فيها مجموع صافي الربح قبل الضريبة خلال ثلاث سنوات متتالية يمثل صافي خسائر قبل الضريبة	(٤٦)
حجم العينة النهائي	٢٢٤ مشاهدة

جدول رقم (٢) عدد ونسبة شركات عينة الدراسة موزعة وفقاً للقطاعات		
القطاع	ملاحظات العينة	النسبة داخل العينة
قطاع اتصالات واطلام وتكنولوجيا المعلومات	٣	١,٣٣٩%
قطاع أغذية ومشروبات وتبغ	٢١	٩,٣٧٥%
قطاع خدمات النقل والشحن	٣	١,٣٣٩%
قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	١٢	٥,٣٥٧%
قطاع رعاية صحية وأدوية	٢٨	١٢,٥٠٠%
قطاع سياحة وترفيه	١٥	٦,٦٩٦%
قطاع عقارات	٧٨	٣٤,٨٢١%
قطاع مقاولات وإنشاءات هندسية	٥	٢,٢٣٢%
قطاع منسوجات و سلع معمرة	٥	٢,٢٣٢%
قطاع مواد البناء	٣٤	١٥,١٧٩%
قطاع موارد أساسية	٢٠	٨,٩٢٩%
إجمالي عدد المشاهدات	٢٢٤ مشاهدة	١٠٠%

٢/٤/٦- توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تتكون متغيرات الدراسة من متغير مستقل واحد، وهو نوع مكتب المراجعة، ومتغير تابع، وهو سلوك التجنب الضريبي للشركات، بالإضافة إلى متغيرات رقابية. ويتم توصيف تلك المتغيرات وقياسها على النحو التالي:

١/٢/٤/٦- المتغير المستقل: نوع مكتب المراجعة

اعتمادًا على (El-Dyasty and Elamer (2020) تم تقسيم متغير نوع مكتب المراجعة إلى أربع متغيرات فرعية. أولها؛ مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى (BIG)، وتم قياسه من خلال متغير وهمي يأخذ قيمة (١) إذا تم مراجعة الشركة (i) بواسطة أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ويأخذ قيمة (صفر) بخلاف ذلك. وثانيها؛ مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب المراجعة الأجنبية (Foreign)، وتم قياسه من خلال متغير وهمي يأخذ قيمة (١) إذا تم مراجعة الشركة (i) بواسطة أحد مكاتب المراجعة المنتسبة لمكتب مراجعة أجنبي ويأخذ قيمة (صفر) بخلاف ذلك. وثالثها؛ مكاتب المراجعة المصرية المحلية (Local)، وتم قياسه من خلال متغير وهمي يأخذ قيمة (١) إذا تم مراجعة الشركة (i) بواسطة مكتب مراجعة مصري محلي ويأخذ قيمة (صفر) بخلاف ذلك. وأخيرها؛ الجهاز المركزي للمحاسبات (ASA)، وتم قياسه من خلال متغير وهمي يأخذ قيمة (١) إذا تم مراجعة الشركة (i) بواسطة مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات ويأخذ قيمة (صفر) بخلاف ذلك.

ولأغراض التحليل الإضافي واختبار الحساسية، فقد تم إضافة ثلاث متغيرات فرعية. أولهم، مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية من الصف الثاني (Second)، وتم قياسه من خلال متغير وهمي يأخذ قيمة (١) إذا تم مراجعة الشركة (i) بواسطة أحد مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكتب مراجعة أجنبي من الصف الثاني ويأخذ قيمة (صفر) بخلاف ذلك. ثانيهم، مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب المراجعة الأجنبية من الصف الثالث (Third)، وتم قياسه من خلال متغير وهمي يأخذ قيمة (١) إذا تم مراجعة الشركة (i) بواسطة أحد مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكتب مراجعة أجنبي من الصف الثالث ويأخذ قيمة (صفر) بخلاف ذلك. ثالثهم، مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب المراجعة الأجنبية بخلاف المكاتب الأربعة الكبرى (FnotBIG)، وتم قياسه من خلال متغير وهمي يأخذ قيمة (١) إذا تم مراجعة الشركة (i) بواسطة أحد مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكتب مراجعة أجنبي بخلاف المكاتب الأربعة الكبرى ويأخذ قيمة (صفر) بخلاف ذلك.

^٤ وتتضمن الأربعة مكاتب التالية؛ Deloitte, PWC, EY, and KPMG

^٥ وتتضمن الأربعة مكاتب التالية؛ BDO, RSM, Grant Thornton and Crowe Global

^٦ وتتضمن أي مكاتب أخرى بخلاف المكاتب الأربعة الكبار ومكاتب الصف الثاني.

٦/٤/٢ - المتغير التابع: سلوك التجنب الضريبي للشركات

قياسًا على (Hanlon and Heitzman (2010), Kanagaretnam et al. (2016), Henry and Sansing (2018) and Joshua and Okafor (2019) تم قياس التجنب الضريبي على أنه الفرق بين الضريبة على الدخل المحاسبي قبل الضرائب (محسوبة بناءً على معدل الضريبة الاسمي) والضريبة النقدية المسددة، منسوبًا هذا الفرق إلى الدخل المحاسبي قبل الضريبة. وبالتالي تم قياس التجنب الضريبي (TAXAVOID) للشركة (i) عن السنة (t) على النحو التالي:

$$= \frac{[\sum_{t-2}^t (PTEBX \times STR)_{it} - \sum_{t-1}^{t+1} CTP_{it}]}{\sum_{t-2}^t PTEBX_{it} \quad TAXAVOID_{it}}$$

حيث يشير PTEBX إلى الأرباح المحاسبية قبل الضرائب والعناصر غير العادية و/أو غير المتكررة، ويشير STR إلى معدل الضريبة الاسمي^٧، ويشير CTP إلى الضريبة النقدية المسددة. ولقد تم احتساب هذا المقياس باستخدام فترة ثلاث سنوات، نظرًا لأن هذه الفترة كافية للحد من تأثير البنود التي تعكس تأثير السنة الواحدة. ويشير مقياس التجنب الضريبي هذا إلى مقدار الضرائب التي تستطيع الشركة تجنبها بالنسبة إلى مبلغ الضرائب التي من المفترض أن تدفعها بناءً على معدل الضريبة الاسمي، أي مبلغ الضريبة غير المُدار unmanaged tax amount، ويتزايد سلوك التجنب الضريبي كلما زاد هذا المقياس. وبالتالي، إذا كانت قيمة المقياس تساوي صفر فإن ذلك يعني أن الشركة دفعت بالضبط ما كانت تتوقعه مصلحة الضرائب، وإذا كانت قيمة المقياس موجبة فإن ذلك يعني أن الشركة دفعت أقل مما كان متوقعًا، وإذا كانت قيمة المقياس سالبة فإن ذلك يعني أن الشركة أكثر مما كانت تتوقعه مصلحة الضرائب. بالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام هذا المقياس لالتقاط ممارسات تجنب الضرائب المطابقة وغير المطابقة (Henry and Sansing 2018).

ولأغراض التحليل الإضافي واختبار الحساسية، استخدم البحث الحالي متغير وهمي TAXAVOIDAGG لقياس التجنب الضريبي الانتهازي، عن طريق تطبيق دالة الرُبيع الثالث على قيمة متغير التجنب الضريبي TAXAVOID، بحيث يأخذ متغير التجنب الضريبي الانتهازي قيمة (١) إذا كانت TAXAVOID في الربع الرابع الأعلى، ويأخذ قيمة (صفر) بخلاف ذلك. قياسًا على دراسة (Kanagaretnam et al. 2016). وبناءً على ذلك، تنقسم قيم

^٧ كان معدل الضريبة الاسمي خلال الفترة من عام ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨ م. يبلغ ٢٢,٥٪، بينما كان خلال عام ٢٠١٤ م. ٢٥٪، بالإضافة إلى ضريبة إضافية ٥٪ إذا زاد الدخل المحاسبي عن مليون جنيه. وكان خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ م. ٢٠٪، وإذا زادت الأرباح المحاسبية عن ١٠ مليون يزداد ليصل إلى ٢٥٪.

متغير التجنب الضريبي إلى جزأين، أولهما؛ يمثل الـ ٢٥٪ الكبرى وتعبر عن التجنب الضريبي الانتهازي، وثانيهما؛ تمثل الـ ٧٥٪ الأقل وتعبر عن التجنب الضريبي غير الانتهازي.

٣/٢/٤/٦- المتغيرات الرقابية

اتساقًا مع البحث المحاسبي الذي تناول بالقياس والتحليل سلوك التجنب الضريبي للشركات، وخلص إلى وجود بعض خصائص الشركات، والتي يمكن أن تؤثر على التجنب الضريبي (e.g., Dyreng et al. 2008; Thomsen and Watrin 2010; Chen et al. 2010; Hope et al. 2013; Kanagaretnam et al. 2016; Khan and Chen 2017; Irianto et al. 2017) تم إدراج مجموعة من متغيرات الرقابة، والتي تشمل:

- **الرفع المالي (LEV):** نظرًا لأن السماح بخضم مصروف الفوائد ضريبيًا، قد يسمح للشركات الأعلى رفع مالي بالاستفادة من التمويل بالديون؛ مما يجعلها أقل عرضة للمشاركة في سلوك التجنب الضريبي. ويقاس الرفع المالي بنسبة إجمالي الديون في نهاية الفترة إلى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول نهاية الفترة.
- **العائد على الأصول (PROA):** بهدف رقابة ربحية الشركة وأدائها. وتعتبر الشركات الأعلى ربحية أكثر عرضة لسداد مقدار ضرائب أعلى؛ مما يدفعها للمشاركة في سلوك التجنب الضريبي. ويقاس العائد على الأصول بنسبة الدخل المحاسبي قبل الضرائب إلى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول نهاية الفترة.
- **نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (MKTB):** بهدف رقابة مدى نمو الشركة، قد تشارك إدارة الشركات التي لديها فرص نمو أكبر في سلوك أكثر مخاطرة للمحافظة على النمو؛ ويمكن أن يؤدي هذا السلوك إلى زيادة احتمال المشاركة في سلوك التجنب الضريبي. يضاف إلى ذلك، أنها قد تعتبر مؤشرًا لخطر التعثر المالي، حيث من المحتمل أن تكون لدى الشركات المتعثرة ماليًا نسبة أقل للقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية. وتقاس بنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية (القيمة السوقية للأسهم في بعد مرور ثلاث شهور من نهاية الفترة المالية) إلى قيمتها الدفترية في نهاية الفترة.
- **مستوى الاحتفاظ بالنقدية (CASHOLD):** يعتبر مستوى الاحتفاظ بالنقدية مؤشرًا على كثافة رأس المال في الشركة؛ حيث يمكن للشركات المحتفظة بمستوى نقدية مرتفع المفاضلة بين خيار شراء أو استئجار الأصول. ويقاس مستوى الاحتفاظ بالنقدية بنسبة النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة إلى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول نهاية الفترة.
- **حجم الشركة (SIZE):** تعد الشركات الأكبر حجمًا أكثر احتمالًا للمشاركة في سلوك التجنب الضريبي بهدف تقليل العبء الضريبي لما لديها من موارد وقدرة على تجنب

الضرائب. ومن ناحية أخرى، قد تتجنب الشركات الأكبر حجمًا سداد ضرائب أقل للتخفيف من التكاليف السياسية الإضافية نتيجة دفع عبئها الضريبي العادل. ويقاس حجم الشركة على أساس اللوغاريتم الطبيعي للقيمة الدفترية لإجمالي الأصول نهاية الفترة.

- **كثافة المخزون والعملاء (RCINT):** بهدف رقابة الشركات الأكثر كثافة في المخزون والعملاء؛ مقارنة بالشركات كثيفة رأس المال، ويتوقع أن تكون أقل احتمالاً لتجنب الضرائب. وتقاس كثافة المخزون والعملاء بنسبة إجمالي المخزون والعملاء في نهاية الفترة إلى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول نهاية الفترة.

٣/٤/٦- نموذج الدراسة:

تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فروض البحث قياساً على Kanagaretnam et al. (2017) and Irianto et al. (2017), Khan and Chen (2017), وذلك على النحو التالي:

$$\text{TAXAVOID}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{AUDITOR}_{it} + \beta_2 \text{SIZE}_{it} + \beta_3 \text{LEV}_{it} + \beta_4 \text{PROA}_{it} + \beta_5 \text{MKTB}_{it} + \beta_6 \text{CASHOLD}_{it} + \beta_7 \text{RCINT}_{it} + \epsilon$$

حيث أن:

:TAXAVOID _{it}	مستوى التجنب الضريبي للشركة (i) في نهاية الفترة (t).
:AUDITOR _{it}	نوع مكتب المراجعة الذي يقوم بأداء عملية المراجعة الفردية للقوائم المالية للشركة (i) عن السنة المنتهية في نهاية الفترة (t).
:SIZE _{it}	حجم الشركة (i) في نهاية الفترة (t).
:LEV _{it}	الرفع المالي للشركة (i) في نهاية الفترة (t).
:PROA _{it}	العائد على الأصول للشركة (i) في نهاية الفترة (t).
:MKTB _{it}	نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة (i) في نهاية الفترة (t).
:CASHOLD _{it}	مستوى الاحتفاظ بالنقدية للشركة (i) في نهاية الفترة (t).
:RCINT _{it}	كثافة المخزون والعملاء للشركة (i) في نهاية الفترة (t).
:ε _{it}	الخطأ العشوائي.

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٢، ع ٢٤، ج ٢، يوليو ٢٠٢١)
د. محمد خميس زيتون

٤/٤/٦ - الإحصاءات الوصفية:

يعرض الجدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية لكافة متغيرات الدراسة المستخدمة في اختبار العلاقة بين نوع مكتب المراجعة وسلوك التجنب الضريبي للشركات.

جدول رقم (٣) بعض الإحصاءات لوصفية لمتغيرات الدراسة عن الفترة مجمعة*

الحد الأعلى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير
٠,٣٠٩٧	٢,٢٩٤٧-	٠,٢٣٨٣	٠,٠٢٥٧	TAXAVOID
١	٠	٠,٤٨٤٠	٠,٣٧١	BIG
١	٠	٠,٤٥٠٦	٠,٧١٩	FOREGIN
١	٠	٠,٣٥٩٦	٠,١٥٢	LOCAL
١	٠	٠,٣٣٦٥	٠,١٢٩	ASA
١	٠	٠,٣٢٦٣	٠,١٢١	SECOND
١	٠	٠,٤٢٣١	٠,٢٣٢	THIRD
١	٠	٠,٤٧٨٩	٠,٣٥٣	FNOTBIG
٣٦٢٢٥,٧٥	٣٢,٥٤	٤٠٣١,٠٣	٢٠٨٠,٧٨	SIZE (مليون جنيه)
٠,٩٤٦١	٠,٠٤١٧	٠,٢١١٥٨	٠,٤٢٢٢	LEV
٠,٩٦٧٩	٠,٠٠١٠	٠,٢٤٧٩	٠,٤١٤٧	RCINT
٠,٦٦٤٣	٠,٠٠٠٣	٠,١٣٠٧	٠,١٢٣٦	CASHOLD
١٢,٥٩٧	٠,٠١٩٥٣	١,٦٧٦٦	١,٤٨٣٢	MKTB
٠,٩٨٦٤	٠,٠٠٠١	٠,٢٠١٤	٠,١٦٢٢	PROA

* عدد المشاهدات للسنوات الخمس مجمعة ٢٢٤ مشاهدة.

ويظهر الجدول رقم (٣) أن متوسط نسبة الضرائب التي يتم تجنبها من الربح المحاسبي قبل الضرائب خلال فترة الدراسة (TAXAVOID) بلغت ٢,٥٧٪ بانحراف معياري ٠,٢٣٨٣، ولما كان معدل الضريبة الاسمي خلال الفترة من ٢٠١٥م. وحتى ٢٠١٨م. يبلغ ٢٢,٥٪، فإن متوسط معدل الضريبة الفعلي خلال نفس الفترة يبلغ ١٩,٩٣٪، ولما كان معدل الضريبة خلال عام ٢٠١٤م. يبلغ ٢٥٪ (أو ٣٠٪ إذا زاد الربح المحاسبي قبل الضرائب على ١٠٠٠٠٠٠ جنيه)، فإن معدل الضريبة الفعلي خلال عام ٢٠١٤م. يبلغ ٢٢,٤٣٪ (أو ٢٧,٤٣٪ إذا زاد الربح المحاسبي قبل الضرائب عن مليون جنيه).

كما يظهر الجدول رقم (٣) أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى تسيطر على ٣٧٪ من عمليات المراجعة الفردية في سوق خدمات المراجعة المصري للشركات غير المالية المقيدة في البورصة. ومن اللافت للنظر أن مكاتب المراجعة المنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية تهيمن على ٧٢٪ تقريباً من سوق خدمات المراجعة المصري. وتقوم مكاتب المراجعة المنتسبة لمكاتب من الصف الثاني بمراجعة ١٢٪. في المقابل، تسيطر مكاتب المراجعة المنتسبة لمكاتب من الصف الثالث على ٢٣٪ تقريباً من سوق خدمات المراجعة المصري. ولذلك يمكن القول إن العديد من مكاتب المراجعة المصرية تعتقد بأن الانتساب لأحد مكاتب المراجعة الأجنبية واستخدام اسمه يحسن من صورتها.

وعلى الجانب العكسي من ذلك، لا تزال مكاتب المراجعة المحلية تسيطر على حصة جوهريّة، حيث يزيد عن ١٥٪ من الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية تعين مكاتب مراجعة محلية. بالإضافة إلى ذلك، يقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بأداء عمليات مراجعة إلزامية تقريباً ١٣٪ من عمليات المراجعة الفردية، وذلك للشركات المملوكة للدولة. وبشكل عام، تعتبر هذه النسب متنسقة مع نتائج البحث المحاسبي (El-Dyasty and Elamer 2020).

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية فقد بلغ متوسط حجم الشركات محل الدراسة ٧٨,٢٠٨٠ مليون جنيه بانحراف معياري ٤٠٣١,٠٣ مليون جنيه، ومتوسط درجة الرفعة المالية للشركات ٤٢,٢٪ بانحراف معياري ٠,٢١١٥٨، كما يبلغ متوسط نسبة كل من المخزون والعملاء إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة ٤١,٤٧٪ بانحراف معياري ٠,٢٤٧٩، ويبلغ متوسط احتفاظ الشركات بالتقديرات ١٢,٣٦٪ من إجمالي الأصول في نهاية الفترة بانحراف معياري ٠,١٣٠٧، كما يبلغ متوسط نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية في نهاية الفترة ٤٨,٣٢٪ بانحراف معياري ١,٦٧٦٦، وأخيراً يبلغ متوسط العائد على الربح المحاسبي قبل الضرائب إلى إجمالي الأصول نهاية الفترة ١٦,٢٢٪ بانحراف معياري ٠,٢٠١٤. وتتسق الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرقابية الأخرى بشكل كبير مع البحث المحاسبي (El-Dyasty and Elamer 2020).

وبوضح جدول رقم (٤) مصفوفة الارتباط بين بعض متغيرات الدراسة. وتشير نتائج تحليل الارتباط إلى أن سلوك التجنب الضريبي يرتبط ارتباطاً معنوياً وإيجابياً (وفقاً لارتباط Pearson) مع أداء مكاتب المراجعة الأجنبية عملية المراجعة بشكل عام، ومع أداء مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى عملية المراجعة بشكل خاص. ومن ناحية أخرى، يرتبط ارتباطاً معنوياً وعكسياً مع كل من أداء الجهاز المركزي عملية المراجعة، ومع درجة الرفع المالي، وحجم الشركة.

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٢، ع ٢٤، ج ٢، يوليو ٢٠٢١)
د. محمد خميس زيتون

كما تشير نتائج تحليل الارتباط إلى أن أداء مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى عملية المراجعة يرتبط ارتباطاً معنوياً وإيجابياً مع بعض خصائص الشركات وهي: حجم الشركة والرفع المالي ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية؛ ويرتبط ارتباطاً معنوياً وعكسياً مع كثافة المخزون والعملاء. بينما يرتبط أداء مكاتب المراجعة المحلية عملية المراجعة ارتباطاً معنوياً وطردياً مع كثافة المخزون والعملاء، ويرتبط ارتباطاً معنوياً وعكسياً مع بعض خصائص الشركات وهي: حجم الشركة والرفع المالي. وبالنسبة للجهاز المركزي للمحاسبات، يرتبط قيامه بعملية المراجعة ارتباطاً معنوياً وطردياً مع بعض خصائص الشركات وهي: حجم الشركة والرفع المالي وكثافة المخزون والعملاء والاحتفاظ بالنقدية. وأخيراً يرتبط قيام أحد مكاتب المراجعة المنتسبة لمكاتب المراجعة الأجنبية بخلاف الأربعة الكبرى بعملية المراجعة ارتباطاً معنوياً وعكسياً مع بعض خصائص الشركات وهي: حجم الشركة والرفع المالي ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية.

جدول رقم (٤) مصفوفة الارتباط بين بعض متغيرات الدراسة عن الفترة مجمعة*

المتغيرات	TAXAVOID	SIZE	LEV	RCINT	CASHOLD	MKTB	PROA
BIG	*٠,١٦٨	**٠,٤١٤	*٠,١٣٩	*٠,١٤٢-	٠,٠١٠	**٠,١٨٧	٠,٠٥٦
FOREGIN	**٠,١٨٨	**٠,٢٦٨	٠,٠٠٦	**٠,٢٢٩-	٠,١١٧-	٠,٠٠١-	٠,٠٢٤-
LOCAL	٠,٠٧٠	**٠,٤٦٢-	**٠,٢٧٤-	*٠,١٥٣	٠,٠٠٣-	٠,٠٦٧-	٠,٠٩٠-
ASA	**٠,٣٢٧-	*٠,١٣٥	**٠,٢٨٥	*٠,١٤٣	*٠,١٦٠	٠,٠٧٣	٠,١٢٨
SECOND	٠,٠٢٣-	*٠,١٦٢	٠,٠٣٤-	٠,٠٨٢-	٠,٠٠٢	٠,٠٦٣-	٠,٠٤٨
THIRD	٠,٠٢٤	**٠,٣٠٨-	٠,١٢٩-	٠,٠٠٨-	*٠,١٣٣-	**٠,١٧٣-	*٠,١٣١-
FNOTBIG	٠,٠٠٦	*٠,١٦٢-	*٠,١٣٧-	٠,٠٦٣-	٠,١١٦-	**٠,١٩٦-	٠,٠٨٣-
TAXAVOID	١	٠,٠١٠-	**٠,٢٢٥-	**٠,٢٠٨-	٠,٠٢٧-	٠,٠٥٧-	٠,٠٨٨
SIZE	٠,٠١٠-	١	**٠,٤٣٩	*٠,١٦٣-	٠,٢٣	**٠,٢٣١	*٠,١٥٠
LEV	**٠,٢٢٥-	**٠,٤٣٩	١	**٠,٣٦٣	*٠,١٣٧-	**٠,١٩١	*٠,١٣٣-
RCINT	**٠,٢٠٨-	*٠,١٦٣-	**٠,٣٦٣	١	**٠,٢٠٩-	٠,٠٨٩-	**٠,١٧٤-
CASHOLD	٠,٠٢٧-	٠,٠٢٣	*٠,١٣٧-	**٠,٢٠٩-	١	٠,٠٤٣-	**٠,٣٣٤
MKTB	٠,٠٥٧-	**٠,٢٣١	**٠,١٩١	٠,٠٨٩-	٠,٠٤٣-	١	**٠,٢٢٩
PROA	٠,٠٨٨	*٠,١٥٠	*٠,١٣٣-	**٠,١٧٤-	**٠,٣٤٤	**٠,٢٢٩	١

* عدد المشاهدات للسنوات الخمس مجمعة ٢٢٤ مشاهدة.

-الأرقام المميزة بنجمة تشير إلى أن الارتباط معنوي عند مستوى أقل من ١٪ والأرقام المميزة بنجمتين تشير إلى أن الارتباط معنوي عند مستوى ٥٪.

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٢٤، ج ٢، يوليو ٢٠٢١)
د. محمد خميس زيتون

٥/٦- نتائج اختبار فروض البحث:

تحقيقاً لهدف البحث واختبار فروضه، تم الاعتماد على نماذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد باستخدام تقدير الانحدار الحصين Robust Regression في تقدير معاملات نموذج الانحدار، وذلك باستخدام برنامج التحليل الاحصائي Stata Version 14.2، وتم استخدام قيمة P-Value للحكم على معنوية إحصائية الاختبار عند مستوى ثقة ٩٥٪، ومستوى معنوية ٥٪. وفيما يلي عرض نتائج اختبار فروض البحث:

جدول رقم (٥): نتائج تحليل الانحدار

لاختبار أثر نوع مكتب المراجعة على سلوك التجنب الضريبي للشركات*

المتغيرات	نموذج (١)	نموذج (٢)	نموذج (٣)	نموذج (٤)	نموذج (٥)	نموذج (٦)	نموذج (٧)
الجزء الأول: المتغير المستقل نوع مكاتب المراجعة							
BIG	٠,٠٩٧٥ (٠,٠٠٤)						
FOREGIN		٠,٠٧٩ (٠,١٠٥)					
ASA			٠,٢٠٤- (٠,٠٢٥)				
LOCAL				٠,٠٦١ (٠,٠٣٨)			
FNOTBIG					٠,٠٢٢- (٠,٢٩٥)		
SECOND						٠,٠٤٥- (٠,٠٦٦)	
THIRD							٠,٠٠١- (٠,٩٧٦)
الجزء الثاني: المتغيرات الرقابية							
LEV	٠,١٩٩- (٠,١٣٤)	٠,١٩٩- (٠,١٢٤)	٠,١١٥- (٠,٢٤٥)	٠,١٨٨- (٠,١٦٧)	٠,٢١٠- (٠,١٢٥)	٠,٢١٦- (٠,١١٣)	٠,٢٠٩- (٠,١٣٣)
MKTB	٠,٠١٣- (٠,٠١٣)	٠,٠٠٩- (٠,٠٩٢)	٠,٠١٠- (٠,٠٨٣)	٠,٠١١- (٠,٠٣٥)	٠,٠١١- (٠,٠٣٣)	٠,٠١١- (٠,٠٣٤)	٠,٠١٠- (٠,٠٤٩)
CASHOLD	٠,٢١٥- (٠,٠٢٢)	٠,١٦٨- (٠,٠٥٩)	٠,١٢٠- (٠,٢٠١)	٠,٢٢١- (٠,٠١٩)	٠,٢٢٦- (٠,٠١٣)	٠,٢١٨- (٠,٠٢٠)	٠,٢١٤- (٠,٠١٩)
SIZE	٠,٠٠٤- (٠,٦٣١)	٠,٠٠٢ (٠,٨٤١)	٠,٠٠٩ (٠,٣١٠)	٠,٠١٤ (٠,١١٣)	٠,٠٠٨ (٠,٣٩٦)	٠,٠١٠ (٠,٢٢٨)	٠,٠٠٩ (٠,٣٩٠)
RCINT	٠,١٣١- (٠,٠١٢)	٠,١١٢- (٠,٠٢٢)	٠,١١٦- (٠,٠٤٢)	٠,١٥٨- (٠,٠٠٣)	٠,١٤٨- (٠,٠٠٣)	٠,١٤٣- (٠,٠٠٦)	٠,١٤٢- (٠,٠٠٥)
PROA	٠,١٨٥ (٠,٠٥٧)	٠,١٧٧ (٠,٠٦٩)	٠,٢٣٣ (٠,٠٤٠)	٠,١٧٩ (٠,٠٥٢)	٠,١٦٧ (٠,٠٦٥)	٠,١٧٠ (٠,٠٥٥)	٠,١٦٧ (٠,٠٦٩)
ثابت الانحدار	٠,٢٣٩ (٠,١٨٧)	٠,٠٧٥ (٠,٦٦٩)	٠,٠٢٧- (٠,٨٧١)	٠,١٠١- (٠,٥٤٣)	٠,٠٥٠ (٠,٧٧٠)	٠,٠١٨- (٠,٩١٧)	٠,٠١٩ (٠,٩١٨)
إحصائيات النموذج							
F-Value	٢,٤٣	١,٥٩	١,٨٧	٢,٨٣	٣,٣١	٢,٣٦	٢,٥
prob>F	٠,٠٢١	٠,١٣٨٤	٠,٠٧٥	٠,٠٠٨	٠,٠٠٢٣	٠,٠٢٤	٠,٠١٧
R-squared	٠,١١٨٧	٠,١٠٦٣	٠,١٥٨٠	٠,٠٩٣٣	٠,٠٨٨٧	٠,٠٩٠٥	٠,٠٨٦٩

* عدد المشاهدات للسنوات الخمس مجتمعة ٢٢٤ مشاهدة.

١/٥/٦ - نتائج اختبار الفرض الأول للبحث:

يستهدف الفرض الأول اختبار ما إذا كانت مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة للمكاتب الأربعة الكبرى تؤثر على سلوك التجنب الضريبي للشركات أم لا. يوضح نموذج (١) بالجدول رقم (٥) نتائج التحليل الإحصائي لانحدار سلوك التجنب الضريبي على نوع مكاتب المراجعة، بالإضافة إلى متغيرات الرقابة.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى معنوية النموذج في تفسير سلوك التجنب الضريبي؛ حيث تبلغ قيمة إحصائية (F) ٢,٤٣ بمستوى معنوية (P. Value) ٠,٠٢١. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن معامل التحديد بلغ ٠,١١٨٧، بما يشير إلى أن ١١,٨٧٪ من التغيرات في سلوك التجنب الضريبي يتم تفسيرها بواسطة التغيرات في المتغير المستقل ومتغيرات الرقابة؛ وهي: انتساب مكتب المراجعة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، وحجم الشركة، والرفع المالي، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وكثافة المخزون والعملاء، ومعدل العائد على الأصول، والاحتفاظ بالنقدية. ويلاحظ انخفاض المقدرة التفسيرية للنموذج، وهو ما يتفق مع نتائج البحث المحاسبي في مجال التجنب الضريبي (Kanagaretnam et al. 2016; El-Dyasty and Elamer 2020)، بما يدعو على إجراء المزيد من البحوث لاكتشاف المزيد من المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تفسر التغيرات في سلوك التجنب الضريبي.

واتساقاً مع فرض البحث الأول، توضح نتائج التحليل الإحصائي بالنموذج (١) بالجدول رقم (٥) وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لأداء مكتب مراجعة مصري ينتسب لأحد المكاتب الأربعة الكبرى عملية المراجعة على سلوك التجنب الضريبي للشركات، حيث كان معامل الانحدار لمتغير (BIG) ٠,٠٩٧ بمستوى معنوية P.Value ٠,٠٠٤؛ مما يشير إلى أن الشركات تشارك في سلوك التجنب الضريبي في حالة أداء مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى عملية المراجعة بشكل أكبر من حالة أداء مكاتب المراجعة الأخرى بخلاف المكاتب الأربعة الكبرى أو مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات لعملية المراجعة. وتشير هذه النتيجة إلى أن مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة للمكاتب الأربعة الكبرى لا تتحقق بشكل كاف من سلوك التجنب الضريبي. وهو ما يعني قبول الفرض البديل الأول القائل بأن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى تؤثر في سلوك التجنب الضريبي للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

وجاءت نتائج هذا الفرض مختلفة مع العديد من الدراسات التي خلصت إلى وجود انخفاض معنوي في سلوك التجنب الضريبي عند قيام مكتب مراجعة منتسب لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى بعملية المراجعة (e.g., Kanagaretnam et al. 2016; Gaaya et al. 2017; Frey 2018; Lestari and Nedya 2019). ومن ناحية أخرى، جاءت نتائج هذا الفرض متسقة مع العديد من الدراسات التي خلصت إلى أن البيئة القانونية الأقل صرامة لا تشجع مكاتب المراجعة على تقديم مستوى خدمات توكيدية مرتفعاً، مما يعكس بدوره على زيادة سلوك

التجنب الضريبي للشركات التي يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى (e.g., Lisowsky 2010; McGuire et al. 2012; Lennox et al. 2013; Nesbitt et al. 2020). ويرى الباحث أن العلاقة المعنوية والإيجابية بين مكاتب المراجعة المصرية الأربعة الكبرى وسلوك التجنب الضريبي للشركات قد ترجع إلى استخدام المكاتب خبرتها وتخصصها الصناعي في صياغة استراتيجيات ضريبية وخطط للتجنب الضريبي لصالح عملائهم، علاوة على أنهم قد يقبلون سلوك التجنب الضريبي من العميل إذا كان المكتب يعتمد اقتصاديًا عليه بشكل جوهري في ظل سوق خدمات مراجعة يعتمد على المنافسة السعرية، وبالتالي؛ يتم قبول سلوك التجنب الضريبي من أجل الاحتفاظ بالعميل.

٢/٥/٦- نتائج اختبار الفرض الثاني للبحث:

يستهدف الفرض الثاني اختبار ما إذا كانت مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب المراجعة الأجنبية، كوحدة واحدة، تؤثر على سلوك التجنب الضريبي للشركات أم لا. يوضح نموذج (٢) بالجدول رقم (٥) نتائج التحليل الإحصائي لانحدار سلوك التجنب الضريبي على نوع مكاتب المراجعة، بالإضافة إلى متغيرات الرقابة. وتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى عدم معنوية النموذج في تفسير سلوك التجنب الضريبي؛ حيث تبلغ قيمة إحصائية (F) ١,٥٩ بمستوى معنوية (P. Value) ٠,١٣٨٤. لذلك لن يعتمد الباحث على هذا النموذج في التحقق من العلاقة بين مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب المراجعة الأجنبية وسلوك التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وبدلاً من ذلك، قام الباحث بالاعتماد على نموذج انحدار بسيط لاختبار هذه العلاقة؛ حيث يكون المتغير التابع هو سلوك التجنب الضريبي، والمتغير المستقل هو مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب المراجعة الأجنبية، كوحدة واحدة.

جدول رقم (٦): نتائج انحدار

مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب أجنبية على سلوك التجنب الضريبي للشركات

المتغير	معامل الانحدار β	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية P. Value
ثابت الانحدار	-٠,٠٤٥٧	-٠,٨٩	٠,٣٧٢
FOREGIN	٠,٠٩٩	١,٩١	٠,٠٥٧
إحصائيات النموذج			
قيمة F	٣,٦٦	مستوى المعنوية P. Value	٠,٠٥١
معامل التحديد R ²	٠,٠٣٥٣		

واتساقاً مع فرض البحث الثاني، توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٦) وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية ١٠٪) لمكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب المراجعة الأجنبية، كوحدة واحدة، على سلوك التجنب الضريبي للشركات، حيث كان معامل الانحدار لمتغير (FOREGIN) ٠,٠٩٩ بمسئوى معنوية P.Value ٠,٠٥٧؛ مما يشير إلى أن الشركات تشارك في سلوك التجنب الضريبي في حالة أداء مكاتب المراجعة المنتسبة لمكاتب أجنبية عملية المراجعة بشكل أكبر من حالة أداء مكاتب المراجعة المحلية أو مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات عملية المراجعة. وتشير هذه النتيجة إلى أن مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب المراجعة الأجنبية لا تتحقق بشكل كاف من سلوك التجنب الضريبي. وهو ما يعني قبول الفرض البديل الثاني القائبل بأن مكاتب المراجعة المنتسبة لمكاتب أجنبية تؤثر في سلوك التجنب الضريبي للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

ويمكن القول إن نتائج اختبار العلاقة بين نوع مكاتب المراجعة وسلوك التجنب الضريبي للشركات أظهرت، حتى الآن، وجود علاقة إيجابية بين أداء مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب أجنبية عملية المراجعة وسلوك التجنب الضريبي للشركات؛ بمعنى آخر يزداد سلوك التجنب الضريبي للشركات عندما تعين مكتب مراجعة مصري ينتسب لمكتب مراجعة أجنبي لأداء عملية المراجعة. ويعتبر تفسير هذه النتائج مرهون بالنظر إلى مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب أجنبية كوحدة واحدة متجانسة. ومع ذلك أشار Cassell et al. (2013) and El-Dyasty and Elamer (2020) إلى أنه يمكن تقسيم انتساب مكاتب المراجعة للمكاتب الأجنبية إلى ثلاث مجموعات وهي؛ مكاتب مراجعة منتسبة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، ومكاتب مراجعة منتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية من الصف الثاني، ومكاتب مراجعة منتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية من الصف الثالث، وأن كل نوع من هذه المكاتب يمكن أن تقدم جودة خدمات اوكيدية مختلفة اعتماداً على خصائص المكتب والعميل.

وبالتالي؛ استهدف البحث الحالي تقديم دليل إضافي عما إذا كانت مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب المراجعة الأجنبية، ولكن ليس كوحدة واحدة، تؤثر في سلوك التجنب الضريبي للشركات أم لا. يوضح نموذج (٥) بالجدول رقم (٥) نتائج التحليل الإحصائي لانحدار سلوك التجنب الضريبي على مكاتب المراجعة المنتسبة لمكتب أجنبي بخلاف الأربعة الكبرى، بالإضافة إلى متغيرات الرقابة. وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير سلبي ولكن غير معنوي لأداء مكتب مراجعة مصري ينتسب لأحد مكاتب المراجعة بخلاف الأربعة الكبرى عملية المراجعة في سلوك التجنب الضريبي للشركات، حيث كان معامل الانحدار لمتغير (FNOTBIG) -٠,٠٢٢ بمسئوى معنوية P. Value ٠,٢٩٥؛ مما يشير إلى أنه بعد رقابة العديد من خصائص عميل المراجعة التي من المحتمل أن تؤثر في سلوك التجنب الضريبي، فإن انتساب مكاتب المراجعة المصرية لمكاتب المراجعة الأجنبية بخلاف المكاتب الأربعة الكبرى لا يؤثر في سلوك التجنب الضريبي.

أضف إلى ذلك، يوضح نموذج (٦) بالجدول رقم (٥) نتائج التحليل الإحصائي لانحدار سلوك التجنب الضريبي على مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكتب أجنبي من الصف الثاني، بالإضافة إلى متغيرات الرقابة. وأظهرت نتائج التحليل وجود تأثير سلبي ومعنوي^٨ لأداء مكتب مراجعة مصري ينتسب لأحد مكاتب المراجعة من الصف الثاني عملية المراجعة في سلوك التجنب الضريبي للشركات، حيث كان معامل الانحدار لمتغير (SECOND) -٠,٠٤٥- بمستوى معنوية P. Value ٠,٠٦٦؛ مما يشير إلى أنه بعد رقابة العديد من خصائص عميل المراجعة التي من المحتمل أن تؤثر في سلوك التجنب الضريبي، فإن انتساب مكاتب المراجعة المصرية لمكاتب المراجعة الأجنبية من الصف الثاني يؤثر سلباً في سلوك التجنب الضريبي.

وأخيراً، يوضح نموذج (٧) بالجدول رقم (٥) نتائج التحليل الإحصائي لانحدار سلوك التجنب الضريبي على مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكتب أجنبي من الصف الثالث، بالإضافة إلى متغيرات الرقابة. وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير سلبي ولكن غير معنوي لأداء مكتب مراجعة مصري ينتسب لأحد مكاتب المراجعة من الصف الثالث عملية المراجعة على سلوك التجنب الضريبي للشركات، حيث كان معامل الانحدار لمتغير (THIRD) -٠,٠٠١- بمستوى معنوية P. Value ٠,٩٧٦؛ مما يشير إلى أنه بعد رقابة العديد من خصائص عميل المراجعة التي من المحتمل أن تؤثر في سلوك التجنب الضريبي، فإن انتساب مكاتب المراجعة المصرية لمكاتب المراجعة الأجنبية من الصف الثالث لا يؤثر في سلوك التجنب الضريبي.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن مكاتب المراجعة المصرية تسعى إلى اكتساب سمعة أفضل من خلال الانتساب إلى أحد مكاتب المراجعة الأجنبية، فقد ينقل هذا الانتساب رسالة عن قدرات المكتب على تقديم نفس جودة خدمات التوكيد المهني التي تقدمها مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى. فقد بلغ متوسط مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب أجنبية ٧٢٪ منها متوسط المكاتب المنتسبة لمكاتب بخلاف الأربعة الكبرى ٣٥٪. لذلك؛ من الواضح أن العديد من مكاتب المراجعة المصرية تعتقد أن استخدام أسماء المكاتب الأجنبية يعتبر أفضل طريقة لتمييز خدماتها في سوق خدمات المراجعة المصري. وتشير نتائج اختبار الفرض الثاني للبحث إلى أن مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب أجنبية بخلاف الأربعة الكبرى أكثر اهتماماً بجودة خدماتها من خلال التحقق من سلوك التجنب الضريبي للشركات، فقد كانت العلاقة سلبية بين مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب أجنبية بخلاف المكاتب الأربعة الكبرى وسلوك التجنب الضريبي، وإن كانت العلاقة معنوية فقط في حالة الانتساب إلى مكاتب أجنبية من الصف الثاني.

^٨ عند مستوى معنوية ١٠٪.

٣/٥/٦- نتائج اختبار الفرض الثالث للبحث:

يستهدف الفرض الثالث اختبار ما إذا كانت مكاتب المراجعة المحلية تؤثر على سلوك التجنب الضريبي للشركات أم لا. يوضح نموذج (٤) بالجدول رقم (٥) نتائج التحليل الإحصائي لانحدار سلوك التجنب الضريبي على مكتب مراجعة محلي، بالإضافة إلى متغيرات الرقابة. وتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى معنوية النموذج في تفسير سلوك التجنب الضريبي؛ حيث تبلغ قيمة إحصائية (F) ٢,٨٣ بمستوى معنوية (P. Value) ٠,٠٠٨. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن معامل التحديد بلغ ٠,٠٩٣٣، بما يشير إلى أن ٩,٣٣٪ من التغيرات في سلوك التجنب الضريبي يتم تفسيرها بواسطة التغيرات في المتغير المستقل ومتغيرات الرقابة.

واتساقاً مع فرض البحث الثالث، توضح نتائج التحليل الإحصائي بالنموذج (٤) بالجدول رقم (٥) وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لأداء مكتب مراجعة محلي عملية المراجعة في سلوك التجنب الضريبي للشركات، حيث كان معامل الانحدار لمتغير (LOCAL) ٠,٠٦١ بمستوى معنوية P. Value ٠,٠٣٨؛ مما يشير إلى أن الشركات تشارك في سلوك التجنب الضريبي في حالة أداء مكاتب المراجعة المحلية عملية المراجعة بشكل أكبر من حالة أداء مكاتب المراجعة المنتسبة لمكتب أجنبي أو مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات لعملية المراجعة. وتشير هذه النتيجة إلى أن مكاتب المراجعة المحلية لا تتحقق بشكل كافٍ من سلوك التجنب الضريبي. وهو ما يعني قبول الفرض البديل الثالث القائل بأن مكاتب المراجعة المحلية تؤثر في سلوك التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

جاءت نتائج هذا الفرض متسقة مع العديد من الدراسات التي خلصت إلى أن مكاتب المراجعة المحلية تقدم جودة مراجعة منخفضة (e.g., Cassell et al., 2013; El-Dyasty, 2017; Abdallah, 2018; El-Dyasty and Elamer 2020). ويرى الباحث أن السبب في وجود هذه العلاقة الإيجابية يمكن أن ترجع لأن مكاتب المراجعة المحلية تتعامل بشكل كبير مع عملاء مراجعة أقل سلامة مالية، ويتمتعون بضعف مركزهم المالي.

٤/٥/٦- نتائج اختبار الفرض الرابع للبحث:

يستهدف الفرض الرابع اختبار ما إذا كان الجهاز المركزي للمحاسبات يؤثر على سلوك التجنب الضريبي للشركات أم لا. يوضح نموذج (٣) بالجدول رقم (٥) نتائج التحليل الإحصائي لانحدار سلوك التجنب الضريبي على الجهاز المركزي للمحاسبات، بالإضافة إلى متغيرات الرقابة.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى معنوية النموذج^٩ في تفسير سلوك التجنب الضريبي؛ حيث تبلغ قيمة إحصائية (F) ١,٨٧ بمستوى معنوية (P. Value) ٠,٠٧٥. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن معامل التحديد بلغ ٠,١٥٨٠، بما يشير إلى أن ١٥,٨٠٪ من التغييرات في سلوك التجنب الضريبي يتم تفسيرها بواسطة التغييرات في المتغير المستقل ومتغيرات الرقابة.

واتساقاً مع فرض البحث الرابع، توضح نتائج التحليل الإحصائي بالنموذج (٣) بالجدول رقم (٥) وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية لأداء مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات عملية المراجعة على سلوك التجنب الضريبي للشركات، حيث كان معامل الانحدار لمتغير (ASA) - ٠,٢٠٤ بمستوى معنوية P. Value ٠,٠٢٥؛ مما يشير إلى أن الشركات تشارك في سلوك التجنب الضريبي أقل في حالة أداء مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات عملية المراجعة بشكل أكبر من حالة أداء مكاتب المراجعة المصرية، سواء كانت منتسبة لمكتب أجنبي أو لا، لعملية المراجعة. وتشير هذه النتيجة إلى أن مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات يتحققون بشكل كاف من سلوك التجنب الضريبي. وهو ما يعني قبول الفرض البديل الرابع القائل بأن الجهاز المركزي للمحاسبات تؤثر في سلوك التجنب الضريبي للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

ويري الباحث أن قدرة مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات على الحد من سلوك التجنب الضريبي ترجع إلى درجة الاستقلال المرتفعة التي يتمتعون بها، والتي تمكنهم من تقديم الملاحظات والتوصيات؛ أي أن مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات يتمتعون بمكانة فريدة تساعدهم في تحسين جودة الخدمات التوكيدية التي يقدموها في سوق المراجعة المصري. وبشكل مجمل، في جميع نماذج الانحدار السابقة، أسفرت العديد من المتغيرات الرقابية على نتائج محاسبية متسقة مع البحث المحاسبي، فتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود تأثير معنوي وسلبي ($P. Value < 0.05$) لكل من نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، وكثافة المخزون والعملاء على سلوك التجنب الضريبي للشركات، وإلى وجود تأثير معنوي وإيجابي ($P. Value < 0.10$) لمعدل العائد على الأصول على سلوك التجنب الضريبي للشركات. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه البحث المحاسبي (Kanagaretnam et al. 2016; Khan and Chen 2017; Irianto et al. 2017).

^٩ عند مستوى معنوية ١٠٪.

٦/٦- التحليل الإضافي واختبار الحساسية:

استخدام الانحدار اللوجستي الثنائي Binomial Logistic Regression لاختبار فروض البحث الخاصة بالعلاقة بين نوع مكتب المراجعة وسلوك التجنب الضريبي، قياساً على (Kanagaretnam et al. 2016) وذلك على النحو التالي:

$$\text{TAXAVOIDAGG}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{AUDITOR}_{it} + \beta_2 \text{SIZE}_{it} + \beta_3 \text{LEV}_{it} + \beta_4 \text{PROA}_{it} + \beta_5 \text{MKTB}_{it} + \beta_6 \text{CASHOLD}_{it} + \beta_7 \text{RCINT}_{it} + \epsilon$$

حيث أن:

مستوى التجنب الضريبي الانتهازي للشركة (i) في نهاية الفترة (t).
كما سبق وعرفها الباحث

:TAXAVOIDAGG_{it}
AUDITOR_{it}; SIZE_{it};
LEV_{it}; PROA_{it}; MKTB_{it};
CASHOLD_{it}; RCINT_{it}

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٢، ج ٢٤، يوليو ٢٠٢١)
د. محمد خميس زيتون

جدول رقم (٧): نتائج تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي لاختبار أثر نوع مكتب المراجعة على سلوك التجنب الضريبي للشركات*							
المتغيرات	نموذج (١)	نموذج (٢)	نموذج (٣)	نموذج (٤)	نموذج (٥)	نموذج (٦)	نموذج (٧)
الجزء الأول: المتغير المستقل نوع مكاتب المراجعة							
BIG	٠,٧٢٣ (٠,٠٤٧)						
FOREGIN		١,١٣٢- (٠,٠٠٧)					
ASA			٠,٠٢٧- (٠,٩٥٦)				
LOCAL				٢,١٠٧ (٠,٠٠٠)			
FNOTBIG					١,٦٧٢- (٠,٠٠٠)		
SECOND						١,٧٨٩- (٠,٠٢١)	
THIRD							١,١٩٩- (٠,٠٠٨)
الجزء الثاني: المتغيرات الرقابية							
LEV	٢,٣٨٢ (٠,٠٢١)	٢,٠٦٠ (٠,٠٤٨)	٢,٣٠٩ (٠,٠٢٧)	٣,٢١٤ (٠,٠٠٤)	١,٨٧٤ (٠,٠٦٧)	١,٨٩٩ (٠,٠٥٩)	٢,٢٩١ (٠,٠٢٥)
MKTB	٠,٧٢٦- (٠,٠٠١)	٠,٨٢٥- (٠,٠٠١)	٠,٧١٧- (٠,٠٠١)	٠,٩٣٨- (٠,٠٠١)	٠,٨٣٤- (٠,٠٠٠)	٠,٧٠١- (٠,٠٠١)	٠,٨٠٤- (٠,٠٠١)
CASHOLD	٠,٩٢٤ (٠,٥٥٩)	٠,٠٧٧- (٠,٩٦٤)	٠,٨٢٣ (٠,٦٠٩)	٠,٥٦٢ (٠,٧٣٩)	٠,٠٨٤ (٠,٩٦٠)	٠,٩٤٥ (٥٦٨)	٠,١٩٩ (٠,٩٠٢)
SIZE	٠,٠٢٧ (٠,٨٧٨)	٠,٢٩٢ (٠,٠٥٢)	٠,١٣٩ (٠,٣٨٥)	٠,٣٨٥ (٠,٠١٣)	٠,١٢٥ (٠,٤٣٩)	٠,٢٠١ (٠,١٩٩)	٠,٧٦٦ (٠,٦٥٠)
RCINT	٢,٠٨٨- (٠,٠٠٨)	٢,٢٣٥- (٠,٠١٢)	١,٩٩٩- (٠,٠١١)	٢,٦٥٨- (٠,٠٠٢)	٢,٣٢٢- (٠,٠٠٥)	١,٩٣٤- (٠,٠١١)	٢,٢٣٥- (٠,٠٠٧)
PROA	١,٠٤٦- (٠,٥٧٥)	١,٤٨٦- (٠,٤٢٧)	١,١٣- (٠,٥٤١)	٠,٧٨٨- (٠,٦٧٦)	١,٥٣٣- (٠,٤١٠)	١,٢٨٣- (٠,٤٩٤)	١,٢٩٣- (٠,٨٤٥)
ثابت الانحدار	١,٢٧٨- (٠,٧٠٥)	٥,١٤٠- (٠,٠٧٨)	٣,٢٨- (٠,٢٩٧)	٨,٥٩٧- (٠,٠٠٥)	١,٩٠٥- (٠,٥٤٥)	٤,٢٥٦- (٠,١٦٥)	١,٤٦٢- (٠,٦٦٢)
إحصائيات النموذج							
Wald chi2(7)	٣٠,٥٢	٢٥,٦٧	٢٧,٧٨	٣٢,٣٦	٣٨,٢٦	٣١,٧٤	٣٥,٦٢
Prob > chi2	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
Pseudo R2	٠,١٣٠٠	٠,١٤١٦	٠,١١٤٩	٠,١٦٦٤	٠,١٨٦٢	٠,١٤٧٠	٠,١٤٣٠

* عدد المشاهدات للسنوات الخمس مجتمعة ٢٢٤ مشاهدة.

بالنسبة لفرض البحث الأول، توضح نتائج التحليل الإحصائي بنموذج (١) بالجدول رقم (٧) أن معامل الانحدار لمتغير نوع مكتب المراجعة (BIG) كان ٠,٧٢٣، وقيمة المعنوية ٠,٠٤٧، وبالتالي توجد علاقة معنوية وإيجابية بين مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة للمكاتب الأربعة الكبرى وسلوك التجنب الضريبي الانتهازي. وتشير هذه النتيجة إلى أن الشركات تشارك في سلوك التجنب الضريبي الانتهازي في حالة أداء مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى عملية المراجعة بشكل أكبر من حالة أداء مكاتب المراجعة الأخرى بخلاف المكاتب الأربعة الكبرى أو مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات لعملية المراجعة. وهو ما يؤيد قبول الفرض البديل الأول. ويرى الباحث أن هذه النتيجة تؤيد بشدة الاعتقاد السائد إن البيئة القانونية الأقل صرامة لا تشجع مكاتب المراجعة على تقديم مستوى خدمات توكيدية مرتفعاً، مما ينعكس بدوره على زيادة سلوك التجنب الضريبي. والأكثر أهمية أن العلاقة المعنوية والإيجابية بين مكاتب المراجعة المصرية وسلوك التجنب الضريبي الانتهازي ظهرت بشكل جوهري عند قيام مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى بعملية المراجعة، الأمر الذي يشير إلى استخدام هذه المكاتب خبرتها وتخصصها الصناعي في تقديم المشورة الضريبية لعملائهم بما يحافظ على استمرارية عميل المراجعة، وقد يكون السبب هو ضعف استقلال المراجع في البيئة المصرية، وأيضاً عدم تدوير مكاتب المراجعة بشكل مناسب.

وبالنسبة لفرض البحث الثاني، توضح نتائج التحليل الإحصائي بنموذج (٢) بالجدول رقم (٧) أن معامل الانحدار لمتغير نوع مكتب المراجعة (FOREGIN) كان -١,١٣٢، وقيمة المعنوية ٠,٠٠٧، وبالتالي توجد علاقة سلبية ومعنوية بين مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب المراجعة الأجنبية، كوحدة واحدة، وسلوك التجنب الضريبي الانتهازي. وتشير هذه النتيجة إلى أن الشركات تحد من سلوك التجنب الضريبي الانتهازي في حالة أداء مكاتب المراجعة المنتسبة لمكاتب أجنبية عملية المراجعة بشكل أكبر من حالة أداء مكاتب المراجعة المحلية أو مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات لعملية المراجعة. وهو ما يؤيد قبول الفرض البديل.

مع الأخذ بعين الاعتبار أنه على الرغم من أن التحليل الأساسي خلص إلى أن مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب المراجعة الأجنبية تؤثر إيجاباً على سلوك التجنب الضريبي، فإن التحليل الإضافي خلص إلى أن مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة للمكاتب الأجنبية تؤثر سلباً على سلوك التجنب الضريبي الانتهازي. بمعنى آخر، قد تقبل مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة للمكاتب الأجنبية سلوك التجنب الضريبي طالما لم يصل إلى مرحلة الانتهازية. ويعتبر تفسير هذه النتائج مرهون بالنظر إلى مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب أجنبية كوحدة واحدة متجانسة. ولقد استهدف البحث الحالي تقديم دليل إضافي عما إذا كانت مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة للمكاتب الأجنبية، ولكن ليس كوحدة واحدة، تؤثر على سلوك التجنب الضريبي الانتهازي أم لا.

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بنموذج (٥) بالجدول رقم (٧) أن معامل الانحدار لمتغير نوع مكتب المراجعة (FNOTBIG) كان -١,٦٧٢، وقيمة المعنوية ٠,٠٠٠، وبالتالي توجد علاقة معنوية وسلبية بين مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب المراجعة الأجنبية بخلاف المكاتب الأربعة الكبرى وسلوك التجنب الضريبي الانتهازي. مما يشير إلى أن انتساب مكاتب المراجعة المصرية لمكاتب المراجعة الأجنبية بخلاف الأربعة الكبرى يؤثر سلبًا على سلوك التجنب الضريبي الانتهازي.

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بنموذج (٦) بالجدول رقم (٧) أن معامل الانحدار لمتغير نوع مكتب المراجعة (SECOND) كان -١,٧٨٩، وقيمة المعنوية ٠,٠٢١، وبالتالي توجد علاقة معنوية وسلبية بين مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكتب أجنبي من الصف الثاني وسلوك التجنب الضريبي الانتهازي. مما يشير إلى أن انتساب مكاتب المراجعة المصرية لمكاتب المراجعة من الصف الثاني يؤثر سلبًا في سلوك التجنب الضريبي الانتهازي.

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بنموذج (٧) بالجدول رقم (٧) أن معامل الانحدار لمتغير نوع مكتب المراجعة (THIRD) كان -١,١٩٩، وقيمة المعنوية ٠,٠٠٨، وبالتالي توجد علاقة معنوية وسلبية بين مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكتب أجنبي من الصف الثالث وسلوك التجنب الضريبي الانتهازي. مما يشير إلى أن انتساب مكاتب المراجعة المصرية لمكاتب المراجعة من الصف الثالث يؤثر سلبًا في سلوك التجنب الضريبي الانتهازي. ويخلص الباحث مما سبق إلى أن مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب أجنبية بخلاف الأربعة الكبرى أكثر اهتمامًا بجودة خدماتها من خلال التحقق من سلوك التجنب الضريبي الانتهازي للشركات.

وبالنسبة لفرض البحث الثالث، توضح نتائج التحليل الإحصائي بنموذج (٤) بالجدول رقم (٧) أن معامل الانحدار لمتغير نوع مكتب المراجعة (LOCAL) كان ٢,١٠٧، وقيمة المعنوية ٠,٠٠٠، وبالتالي توجد علاقة إيجابية ومعنوية بين مكاتب المراجعة المصرية المحلية وسلوك التجنب الضريبي الانتهازي. وتشير هذه النتيجة إلى أن الشركات تشارك في سلوك التجنب الضريبي الانتهازي في حالة أداء مكاتب المراجعة المحلية عملية المراجعة بشكل أكبر من حالة أداء مكاتب المراجعة المنتسبة لمكتب أجنبي أو مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات لعملية المراجعة. وهو ما يؤيد قبول الفرض البديل الثالث.

وبالنسبة لفرض البحث الرابع، توضح نتائج التحليل الإحصائي بنموذج (٣) بالجدول رقم (٧) أن معامل الانحدار لمتغير نوع مكتب المراجعة (ASA) كان -٠,٢٧، وقيمة المعنوية ٠,٩٥٦، وبالتالي توجد علاقة سلبية ولكن غير معنوية بين الجهاز المركزي للمحاسبات وسلوك التجنب الضريبي الانتهازي. وتشير هذه النتيجة إلى أن الجهاز المركزي للمحاسبات لا يؤثر على سلوك التجنب الضريبي. وهو ما يعنى رفض الفرض البديل الرابع.

٧/٦- خلاصة البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة.

استهدف هذا البحث دراسة واختبار أثر نوع مكتب المراجعة على سلوك التجنب الضريبي للشركات في بيئة الأعمال والممارسة المحاسبية المصرية. وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨م. وأظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أن مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية، بشكل عام، والمنتسبة للمكاتب الأربعة الكبرى بشكل خاص، تؤثر تأثيرًا معنويًا وإيجابيًا على سلوك التجنب الضريبي. وبالمثل تؤثر مكاتب المراجعة المصرية المحلية تأثيرًا معنويًا وإيجابيًا على سلوك التجنب الضريبي. على الجانب الآخر، يؤثر كل من الجهاز المركزي للمحاسبات، ومكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية من الصف الثاني تأثيرًا معنويًا وسلبًا على سلوك التجنب الضريبي. وأخيرًا، لا تلعب مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية بخلاف الأربعة الكبرى بشكل عام، والمنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية من الصف الثالث بشكل خاص، دورًا إيجابيًا في تقييد سلوك التجنب الضريبي. ولقد أظهرت نتائج التحليل الإضافي أن الشركات تشارك في سلوك التجنب الضريبي الانتهازي في حالة أداء مكتب مراجعة مصري ينتسب لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أو مكتب مراجعة مصري محلي عملية المراجعة. وعلى العكس من ذلك، فإن أداء مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية بخلاف الأربعة الكبرى، سواء من الصف الثاني أو من الصف الثالث، عملية المراجعة يقيد من سلوك التجنب الضريبي الانتهازي للشركات. بينما لا يلعب الجهاز المركزي للمحاسبات، عند قيامه بعملية المراجعة دورًا إيجابيًا في تقييد سلوك التجنب الضريبي الانتهازي.

وفي ضوء أهداف البحث ومشكلته وحدوده، وما انتهى إليه من نتائج في شقيه النظري والتطبيقي، يمكن تقديم التوصيات التالية:

أولاً: بالنسبة لمكاتب المراجعة: ضرورة أن تأخذ بعين الاعتبار القضايا الضريبية عند تخطيط إجراءات المراجعة، وعند التحقق من بنود هذه القضايا في القوائم المالية، بما ينعكس على جودة الخدمات المهنية التي تقدمها، وبالتالي ثقة المجتمع في دورها على تحقيق كفاءة سوق رأس المال.

ثانيًا: بالنسبة للهيئة العامة للرقابة المالية: ضرورة مراجعة إجراءات انتساب مكاتب المراجعة المصرية للمكاتب الأجنبية وتنظيمها بشكل يناسب سوق خدمات المراجعة المصري. وضرورة اتخاذ إجراءات جادة نحو دعم استقلال المراجع من خلال الحد من تأثير الخدمات غير التوكيدية على جودة أداء مكاتب المراجعة للخدمات التوكيدية.

ثالثاً: بالنسبة للجهات التنظيمية والتشريعية: ضرورة السعي لإنشاء جهة تنظيمية مستقلة تهتم بتنظيم القوانين الضريبية، وسيكون من المفيد أن تحدد آلية رسمية للتحقق من جودة خدمات مكاتب المراجعة. كما أنه من الضروري أيضاً النظر في عمليات مراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات للشركات المملوكة للدولة، لأن مستخدمو معلومات هذه الشركات لا يقتصرون فقط على السلطات الحكومية، لذلك يمكن فتح المناقشة بين الجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة على مراجعة هذه الشركات.

واستناداً إلى ما توصل إليه البحث بشقيه النظري والعملي، يعتقد الباحث بأهمية البحث مستقبلاً في بعض المجالات ذات الصلة، والتي من أهمها ما يلي:

- أثر نوع مكتب المراجعة على افصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية.
- أثر نوع مكتب المراجعة على إدارة الأرباح الحقيقية، وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات.
- أثر خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين نوع مكتب المراجعة وجودة المراجعة.
- أثر خصائص مجلس الإدارة على العلاقة بين نوع مكتب المراجعة وسلوك التجنب الضريبي.
- أثر نوع مكتب المراجعة على سلامة الاقرارات الضريبية الرقمية: دراسة تجريبية

المراجع العربية

- أبو الخير، مدثر طه. ٢٠٠٠. درجة التركيز في سوق خدمات المراجعة: دراسة ميدانية وتحليل مقارنة لطبيعة السوق في مصر. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، ١: ٣٥-١.
- أبو زيد، عيد محمود. ٢٠٢٠. أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على ممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ٩(٢): ٢٢٤-٢٧٤.
- أبو سالم، سيد سالم. ٢٠٢٠. العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي: نظرية التكلفة السياسية أم نظرية القوة السياسية؟ "دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٤(٣): ٣٧١-٤١١.
- رضوان، عباس أحمد؛ الغندور، مصطفى عطية؛ وسليمان، السيد حسن. ٢٠١٧. تركيز سوق المراجعة وأثره على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية في سوق المراجعة المصري. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٤١(٢): ٢٥٩-٢٩٤.
- عبد الله، هدى محمد. ٢٠١٩. قياس قدرة إندماج شركات المراجعة الصغيرة على تحقيق الميزة التنافسية ودرجة التركيز في سوق خدمات المراجعة المصري مع دراسة ميدانية. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٣(١): ٥٠٧-٥٦٢.
- عرفه، نصر طه والملاح، شرين شوقي. ٢٠٢٠. معايير التقرير المالي الدولية وتجنب الضريبة والمسئولية الاجتماعية ودور المراجع: أدلة عملية من بيئة الاعمال السعودية. *مجلة البحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٧(١): ٩٣-١٣٢.
- العطار، عمرو السيد؛ سويلم، حسن على؛ والشربيني، ثروت الشيراوي. ٢٠١٩. هل هنالك تأثير للمنافسة في سوق المراجعة المصري على جودة المراجعة: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٤١(٣): ٥٠-٨٢.
- عيسى، عارف محمود. ٢٠١٥. قياس أثر حوكمة الشركات على مستوى التجنب الضريبي في ضوء نظرية الوكالة: دراسة عملية. *مجلة البحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢(٢): ١٨١-٢٢٠.

-
-
- فوده، السيد أحمد. ٢٠٢٠. الأثر الوسيط للتجنب الضريبي على العلاقة بين القيود المالية للشركات والاحتفاظ بالنقدية: دراسة اختبارية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٤(٢): ٨٧-١٧٢.
 - قانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨. *قانون الجهاز المركزي للمحاسبات*. مصر.
 - قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١. *قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة*. مصر.
 - قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣. *قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد*. مصر
 - محمد، أحمد سليم. ٢٠٢٠. دور نمط الملكية في تفسير علاقة درجة تركيز سوق خدمات المراجعة بجودة التقارير المالية بالتطبيق على قطاع البنوك المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٤(٣): ١٠-٥١.

المراجع الأجنبية:

- Abdallah, S. 2018. External Auditor Type, Discretionary Accruals and Investors' Reactions. *Journal of Accounting in Emerging Economies*. 8(3):352-368.
- Abid, A., Shaique, M., and Anwarul Haq, M. 2018. Do Big Four Auditors Always Provide Higher Audit Quality? Evidence from Pakistan. *International Journal of Financial Studies*, 6(2):58.
- Alvarado, N. R., de Fuentes, P., and Laffarga, J. 2019. Do Auditors Mitigate Earnings Management during Economic Crisis?. *Revista de Contabilidad-Spanish Accounting Review*, 22(1):6-20.
- Bauwhede, H., Willekens, M., and Gaeremynck, A. 2003. Audit Firm Size, Public Ownership, and Firms' Discretionary Accruals Management. *The international journal of accounting*, 38(1):1-22.
- BenYoussef, N. and Drira, M. 2020. Auditor Monitoring and Restatement Dark Period. *International Journal of Accounting and Information Management*. 28 (1):73-95.
- Berglund, N. R., Eshleman, J. D., and Guo, P. 2018. Auditor Size and Going Concern Reporting. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 37(2):1-25.

-
-
- Bird, R., and Davis-Nozemack, K. (2018). Tax Avoidance as a Sustainability Problem. *Journal of Business Ethics*, 151(4):1009-1025.
 - Blaylock, B. S. 2016. Is Tax Avoidance Associated with Economically Significant Rent Extraction among US Firms?. *Contemporary Accounting Research*, 33(3):1013-1043.
 - Boone, J. P., Khurana, I. K., and Raman, K. K. 2010. Do the Big 4 and the Second-Tier Firms Provide Audits of Similar Quality?. *Journal of accounting and public policy*, 29(4):330-352.
 - Boussaidi, A., and Hamed, M. S. 2015. The Impact of Governance Mechanisms on Tax Aggressiveness: Empirical Evidence from Tunisian Context. *Journal of Asian Business Strategy*, 5(1):1-12.
 - Campa, D. 2013. "Big 4 Fee Premium" and Audit Quality: Latest Evidence from UK Listed Companies. *Managerial Auditing Journal*. 28(8):680-707.
 - Cao, Y., Feng, Z., Lu, M., and Shan, Y. 2021. Tax Avoidance and Firm Risk: Evidence from China. *Accounting & Finance*. InPress.
 - Cassell, C. A., Giroux, G., Myers, L. A., and Omer, T. C. 2013. The Emergence of Second-Tier Auditors in the US: Evidence from Investor Perceptions of Financial Reporting Credibility. *Journal of Business Finance and Accounting*, 40(3-4):350-372.
 - Chen, K. P., and Chu, C. C. 2005. Internal Control versus External Manipulation: A Model of Corporate Income Tax Evasion. *Rand Journal of Economics*, 36(1):151-164.
 - Chen, S., Chen, X., Cheng, Q., and Shevlin, T. 2010. Are Family Firms more Tax Aggressive than Non-Family Firms?. *Journal of financial economics*, 95(1):41-61.
 - Cheng, C. A., Huang, H. H., Li, Y., and Stanfield, J. 2012. The Effect of Hedge Fund Activism on Corporate Tax Avoidance. *The Accounting Review*, 87(5):1493-1526.
 - Choi, J. H., Kim, J. B., Liu, X., and Simunic, D. A. 2008. Audit Pricing, Legal Liability Regimes, and Big 4 Premiums: Theory and

-
-
- Cross-Country Evidence. *Contemporary Accounting Research*, 25(1):55-99.
- Clausing, K. A. 2016. The Effect of Profit Shifting on the Corporate Tax Base in the United States and Beyond. *National Tax Journal*, 69 (4):905–934
 - Cobham, A., and Janský, P. 2018. Global Distribution of Revenue Loss from Corporate Tax Avoidance: Re-estimation and Country Results. *Journal of International Development*, 30(2):206-232.
 - Comprix, J., and Huang, H. 2015. Does Auditor Size Matter? Evidence from Small Audit Firms. *Advances in accounting*, 31(1):11-20.
 - Cook, K., and Omer, T. 2013. Evidence from Firms' Decisions to Dismiss Auditors as Tax-Service Providers. *Working paper*, Available at: <http://2 10.101. 116.28/W files/kiss5/2w503860 pv.pdf>.
 - Crabbé, K. 2010. The Impact of the Auditor and Tax Advice on the Effective Tax Rate. Available at https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1740408
 - Crivelli, E., De Mooij, R. A., and Keen, M. M. 2016. *Base Erosion, Profit Shifting and Developing Countries*. International Monetary Fund.
 - Crocker, K. J., and Slemrod, J. 2005. Corporate Tax Evasion with Agency Costs. *Journal of Public Economics*, 89(9-10):1593-1610.
 - Desai, M. A., and Dharmapala, D. 2006. Corporate Tax Avoidance and High-Powered Incentives. *Journal of Financial Economics*, 79(1):145-179.
 - ———., and ———. 2008. Tax and Corporate Governance: An Economic Approach. *Tax and Corporate Governance* Springer, 13-30
 - ———., and ———. 2009. Corporate Tax Avoidance and Firm Value. *The Review of Economics and Statistics*, 91(3):537-546.

-
-
- ———., and ———. 2009. Earnings Management, Corporate Tax Shelters, and Book-Tax Alignment. *National Tax Journal*, 62(1):169-186.
 - ———., Dyck, A., and Zingales, L. 2007. Theft and Taxes. *Journal of Financial Economics*, 84(3):591-623.
 - Dey, R. M., and Robin, A. 2011). Second-Tier Auditing Firms: Developments and Prospects. *The CPA Journal*, 81(6):32.
 - Dharmapala, D., and Hines Jr, J. R. 2009. Which Countries Become Tax Havens?. *Journal of Public Economics*, 93(9-10):1058-1068.
 - Donohoe, M. P., and Robert Knechel, W. 2014. Does Corporate Tax Aggressiveness Influence Audit Pricing?. *Contemporary Accounting Research*, 31(1):284-308.
 - Dyreng, S. D., Hanlon, M., and Maydew, E. L. 2008. Long-Run Corporate Tax Avoidance. *The Accounting Review*, 83(1):61-82.
 - ———., ———., and ———. 2010. The Effects of Executives on Corporate Tax Avoidance. *The Accounting Review*, 85(4):1163-1189.
 - Edwards, A., Schwab, C., and Shevlin, T. 2016. Financial Constraints and Cash Tax Savings. *The Accounting Review*, 91(3):859-881.
 - El-Dyasty, M. M. 2017. Audit Market in Egypt: An Empirical Analysis. Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3002783
 - ———., and Elamer, A. A. 2020. The Effect of Auditor Type on Audit Quality in Emerging Markets: Evidence from Egypt. *International Journal of Accounting and Information Management*., 29(1):43-66.
 - Erickson, M., Hanlon, M., and Maydew, E. L. 2004. How much will Firms Pay for Earnings that do not Exist? Evidence of Taxes Paid on Allegedly Fraudulent Earnings. *The Accounting Review*, 79(2):387-408.
 - Eshleman, J. D., and Guo, P. 2014. Do Big 4 Auditors Provide Higher Audit Auality after Controlling for the Endogenous Choice of

- Auditor?. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 33(4):197-219.
- Fadhilah, R. 2014. Pengaruh Good Corporate Governance Terhadap Tax Avoidance. *Jurnal akuntansi*, 2(1):37-52.
 - Francis, J. R. 2004. What do We Know about Audit Quality?. *The British Accounting Review*, 36(4):345-368.
 - Frank, Lynch, L. J., and Rego, S. 2009. Tax Reporting Aggressiveness and Its Relation to Aggressive Financial Reporting. *The Accounting Review*, 84(2):467-496.
 - Frey, L. 2018. Tax Certified Individual Auditors and Effective Tax Rates. *Business Research*, 11(1):77-114.
 - Frischmann, P. J., Shevlin, T., and Wilson, R. 2008. Economic Consequences of Increasing the Conformity in Accounting for Uncertain Tax Benefits. *Journal of Accounting and Economics*, 46(2-3):261-278.
 - Gaaya, S., Lakhal, N., and Lakhal, F. 2017. Does Family Ownership Reduce Corporate Tax Avoidance? The Moderating Effect of Audit quality. *Managerial Auditing Journal*, 32(7):731-744.
 - Gallemore, J., Maydew, E. L., and Thornock, J. R. 2014. The Reputational Costs of Tax Avoidance. *Contemporary Accounting Research*, 31(4):1103-1133.
 - Garcia-Blandon, J., Argiles-Bosch, J. M., Ravenda, D., and Castillo-Merino, D. 2021. Auditor-Provided Tax Services and Tax Avoidance: Evidence from Spain. *Spanish Journal of Finance and Accounting*, 50(1):89-113.
 - Gebhart, M. S. 2017. Measuring Corporate Tax Avoidance—An Analysis of Different Measures. *Junior Management Science*, 2(2):43-60.
 - Goh, B. W., Lee, J., Lim, C. Y., and Shevlin, T. 2016. The Effect of Corporate Tax Avoidance on the Cost of Equity. *The Accounting Review*, 91(6):1647-1670.

-
-
- Gontara, H., and Khlif, H. 2021. Tax Avoidance and Audit Report Lag in South Africa: The Moderating Effect of Auditor Type. *Journal of Financial Crime*. InPress.
 - Graham, J. R., Raedy, J. S., and Shackelford, D. A. 2012. Research in Accounting for Income Taxes. *Journal of Accounting and Economics*, 53(1-2):412-434.
 - Guenther, D. A., Matsunaga, S. R., and Williams, B. M. 2017. Is Tax Avoidance Related to Firm Risk?. *The Accounting Review*, 92(1):115-136.
 - Gunn, A., Koch, D. J., and Weyzig, F. 2020. A Methodology to Measure the Quality of Tax Avoidance Case Studies: Findings from the Netherlands. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 39:100318-100336.
 - Gupta, S., Laux, R. C., and Lynch, D. P. 2016. Do Firms Use Tax Reserves to Meet Analysts' Forecasts? Evidence from the Pre-and Post-FIN 48 Periods. *Contemporary Accounting Research*, 33(3):1044-1074.
 - Ha, J., and Feng, M. 2021. Tax Avoidance and Over-Investment: The Role of the Information Environment. *Journal of Corporate Accounting & Finance*, 32(1):48-77.
 - Hammami, A., and Zadeh, M. H. 2019. Audit Quality, Media Coverage, Environmental, Social, and Governance Disclosure and Firm Investment Efficiency. *International Journal of Accounting and Information Management*. 28(1):45-72.
 - Hanlon, M. 2005. The Persistence and Pricing of Earnings, Accruals, and Cash Flows when Firms Have Large Book-Tax Differences. *The Accounting Review*, 80(1):137-166.
 - ———., and Heitzman, S. 2010. A Review of Tax Research. *Journal of accounting and Economics*, 50(2-3):127-178.
 - ———., and Slemrod, J. 2009. What Does Tax Aggressiveness Signal? Evidence from Stock Price Reactions to News about Tax

-
-
- Shelter Involvement. *Journal of Public Economics*, 93(1-2):126-141.
- ———., Krishnan, G. V., and Mills, L. F. 2012. Audit Fees and Book-Tax Differences. *Journal of the American Taxation Association*, 34(1):55-86.
 - Hasan, I., Hoi, C. K. S., Wu, Q., and Zhang, H. 2014. Beauty is in the Eye of the Beholder: The Effect of Corporate Tax Avoidance on the Cost of Bank Loans. *Journal of Financial Economics*, 113(1):109-130.
 - Henry, E., and Sansing, R. 2018. Corporate Tax Avoidance: Data Truncation and Loss Firms. *Review of Accounting Studies*, 23(3):1042-1070.
 - Herda, D. N., Notbohm, M. A., and Dowdell Jr, T. D. 2014. The Effect of External Audits of Internal Control over Financial Reporting on Financial Reporting for Clients of Big 4, Second-Tier, and Small Audit Firms. *Research in Accounting Regulation*, 26(1):98-103.
 - Hope, O. K., Ma, M. S., and Thomas, W. B. 2013. Tax Avoidance and Geographic Earnings Disclosure. *Journal of Accounting and Economics*, 56(2-3):170-189.
 - Hunt, A. K., and Lulseged, A. 2007. Client Importance and Non-Big 5 Auditors' Reporting Decisions. *Journal of Accounting and Public Policy*, 26(2):212-248.
 - Irianto, B. S., Sudibyoy, Y. A., and Wafirli, A. 2017. The Influence of Profitability, Leverage, Firm Size and Capital Intensity towards Tax Avoidance. *International Journal of Accounting and Taxation*, 5(2):33-41.
 - Janssen, B., Vandenbussche, H., and Crabbé, K. 2005. Corporate Tax Savings when Hiring a Big 4 Auditor: Empirical Evidence for Belgium. *Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=876564*

-
-
- Jenkins, D. S., and Velury, U. 2011. The Emergence of Second-Tier Auditors in the Post-SOX Era: An Analysis of Accounting Conservatism. *Research in Accounting Regulation*, 23(2):172-176.
 - Jeong, S. W., and Rho, J. 2004. Big Six Auditors and Audit Quality: The Korean Evidence. *The International Journal of Accounting*, 39(2):175-196.
 - Joshua Aronmwan, E., and Okafor, C. 2019. Corporate Tax Avoidance: Review of Measures and Prospects. *International Journal of Accounting and Finance (IJAF)*, 8(2):21-42.
 - Jung, S. J., Kim, B. J., and Chung, J. R. 2016. The Association between Abnormal Audit Fees and Audit Quality after IFRS Adoption. *International Journal of Accounting and Information Management*. 24(3):252-271.
 - Kanagaretnam, K., Lee, J., Lim, C. Y., and Lobo, G. J. 2016. Relation between Auditor Quality and Tax Aggressiveness: Implications of Cross-Country Institutional Differences. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 35(4):105-135.
 - Khalil, M., and Ozkan, A. 2016. Board Independence, Audit quality and Earnings Management: Evidence from Egypt. *Journal of Emerging Market Finance*, 15(1):84-118.
 - Khan, M., Srinivasan, S., and Tan, L. 2017. Institutional Ownership and Corporate Tax Avoidance: New Evidence. *The Accounting Review*, 92(2):101-122.
 - Khan, N., and Chen, S. 2017. Mediating Effects of Audit Quality on the Relationship between Audit Firm Rotation and Tax Avoidance: Evidence from China. *Journal of Applied Economics and Business Research*, 7(4):276-297.
 - Khanh, H. T. M., and Nguyen, V. K. 2018. Audit Quality, Firm Characteristics and Real Earnings Management: The Case of Listed Vietnamese Firms. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 8(4):143-249.

-
-
- Kim, J. B., Li, Y., and Zhang, L. 2011. Corporate Tax Avoidance and Stock Price Crash Risk: Firm-Level Analysis. *Journal of Financial Economics*, 100(3):639-662.
 - Klassen, K. J., Lisowsky, P., and Mescall, D. 2016. The Role of Auditors, Non-Auditors, and Internal Tax Departments in Corporate Tax Aggressiveness. *The Accounting Review*, 91(1):179-205.
 - Kurniawati, H., Van Cauwenberge, P., and Vander Bauwhede, H. 2019. Affiliation of Indonesian Audit Firms with Big4 and Second-Tier Audit Firms and the Cost of Debt. *International Journal of Auditing*, 23(3):387-402.
 - ———., ———., and ———. 2020. Affiliation of Local Audit Firms with Big4 Auditors and Capital Structure: Evidence from Indonesia. *Managerial Auditing Journal*, 35(6):731-757.
 - Lanis, R., Richardson, G., Liu, C., and McClure, R. 2019. The Impact of Corporate Tax Avoidance on Board of Directors and CEO Reputation. *Journal of Business Ethics*, 160(2):463-498.
 - Law, K. K., and Mills, L. F. 2017. Military Experience and Corporate Tax Avoidance. *Review of Accounting Studies*, 22(1):141-184.
 - Lawrence, A., Minutti-Meza, M., and Zhang, P. 2011. Can Big 4 versus Non-Big 4 Differences in Audit-Quality Proxies be Attributed to Client Characteristics?. *The accounting review*, 86(1):259-286.
 - Lee, B. B., Dobiyski, A., and Minton, S. 2015. Theories and Empirical Proxies for Corporate Tax Avoidance. *Journal of Applied Business and Economics*, 17(3):21-34.
 - Lennox, C., Lisowsky, P., and Pittman, J. 2013. Tax Aggressiveness and Accounting Fraud. *Journal of Accounting Research*, 51(4):739-778.
 - Lento, C., and Yeung, W. H. 2020. The Role of the Big 4 and Second-Tier International Networks in Redeveloping China's Audit Market. *Managerial Auditing Journal*. InPress.
 - Lestari, N., and Nedy, S. 2019. The Effect of Audit Quality on Tax Avoidance. In *International Conference On Applied Science and*

- Technology 2019-Social Sciences Track (iCASTSS 2019)*. 72-76. Atlantis Press.
- Liangliang, W. 2016. External Financial Shocks, Financial Constraints, and Corporate Tax Avoidance. *Nankai Business Review*, 19(1):155-168.
 - Lisowsky, P. 2010. Seeking Shelter: Empirically Modeling Tax Shelters Using Financial Statement Information. *The Accounting Review*, 85(5):1693-1720.
 - Lopes, A. P. 2018. Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Portugal. *Athens Journal of Business and Economics*. 4(2):179-192.
 - Maharani, I. G. A. C., and Suardana, K. A. 2014. Pengaruh Corporate Governance, Profitabilitas, dan Karakteristik Eksekutif pada Tax Avoidance Perusahaan Manufaktur. *E-jurnal Akuntansi*, 9(2):525-539.
 - Martinez, A. L., and Ramalho, G. C. 2014. Family Firms and Tax Aggressiveness in Brazil. *International Business Research*, 7(3):129.
 - McGuire, S. T., Omer, T. C., and Wang, D. 2012. Tax Avoidance: Does Tax-Specific Industry Expertise Make a Difference?. *The Accounting Review*, 87(3):975-1003.
 - Nesbitt, W. L., Persson, A., and Shaw, J. 2020. Auditor-Provided Tax Services and Clients' Tax Avoidance: Do Auditors Draw a Line in the Sand for Tax Advisory Services?. *Available At: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3556702*
 - Nugroho, W. C., and Agustia, D. 2018. Corporate Governance, Tax Avoidance, and Firm Value. *Accounting Review*, 2(02):15-29.
 - O'Donovan, J., Wagner, H. F., and Zeume, S. 2019. The Value of Offshore Secrets: Evidence from the Panama Papers. *The Review of Financial Studies*, 32(11):4117-4155.

-
-
- OECD. 2020. Glossary of Tax Terms. Retrieved from Centre of Tax Policy and Administration: *Available At: <http://www.oecd.org/ctp/glossaryoftaxterms.htm>*.
 - Olsen, K. J., and Stekelberg, J. 2016. CEO Narcissism and Corporate Tax Sheltering. *The journal of the American taxation association*, 38(1):1-22.
 - Orazalin, N., and Akhmetzhanov, R. 2019. Earnings Management, Audit Quality, and Cost of Debt: Evidence from a Central Asian Economy. *Managerial Auditing Journal*. 34(6):696-721.
 - Oyenike, O., Olayinka, E., and Emeni, F. 2016. Female Directors and Tax Aggressiveness of Listed Banks in Nigeria. *3rd International Conference on African Development Issues (CU-ICADI), May 9-May 11 2016, Covenant University, Ota, Nigeria*.
 - Palmrose, Z. V., and Scholz, S. 2004. The Circumstances and Legal Consequences of Non-GAAP Reporting: Evidence from Restatements. *Contemporary Accounting Research*, 21(1):139-180.
 - Payne, D. M., and Raiborn, C. A. 2018. Aggressive Tax Avoidance: A Conundrum for Stakeholders, Governments, and Morality. *Journal of Business Ethics*, 147(3):469-487.
 - Purwantini, H. 2017. Minimizing Tax Avoidance by Using Conservatism Accounting Through Book Tax Differences. *International Journal of Research in Business and Social Science*, 6(5):55-67.
 - Rego, S. O. 2003. Tax-Avoidance Activities of US Multinational Corporations. *Contemporary Accounting Research*, 20(4):805-833.
 - Richardson, G., Taylor, G., and Lanis, R. 2013. The Impact of Board of Director Oversight Characteristics on Corporate Tax Aggressiveness: An Empirical Analysis. *Journal of Accounting and Public Policy*, 32(3):68-88.
 - Salehi, M., Tarighi, H., and Shahri, T. A. 2020. The Effect of Auditor Characteristics on Tax Avoidance of Iranian Companies. *Journal of Asian Business and Economic Studies*, 27(2):119-134.

- Salihu, I. A., Sheikh Obid, S. N., and Annuar, H. A. 2013. Measures of Corporate Tax Avoidance: Empirical Evidence from an Emerging Economy. *International Journal of Business and Society*, 14(3):412-427.
- Santa, S. L. L., and Rezende, A. J. 2016. Corporate Tax Avoidance and Firm Value: from Brazil. *Revista Contemporânea de Contabilidade*, 13(30):114-133.
- Semba, H. D., and Kato, R. 2019. Does Big N Matter for Audit Quality? Evidence from Japan. *Asian Review of Accounting*. 27(1):1321-7348.
- Shackelford, D. A., and Shevlin, T. 2001. Empirical Tax Research in Accounting. *Journal of accounting and economics*, 31(1-3):321-387.
- Sikka, P. 2010. Smoke and Mirrors: Corporate Social Responsibility and Tax Avoidance. *Accounting forum*, 34(3-4):153-168
- Sirois, L. 2009. *Auditor Size and Audit Quality Revisited: The role of market size and legal environment*. Unpublished Ph. D. Dissertation. University of British Columbia.
- Steijvers, T., and Niskanen, M. 2014. Tax Aggressiveness in Private Family Firms: An Agency Perspective. *Journal of Family Business Strategy*, 5(4):347-357.
- Sundgren, S., and Svanström, T. 2013. Audit Office Size, Audit Quality and Audit Pricing: Evidence from Small-and Medium-Sized Enterprises. *Accounting and Business Research*, 43(1):31-55.
- Taylor, G., and Richardson, G. 2014. Incentives for Corporate Tax Planning and Reporting: Empirical Evidence from Australia. *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, 10(1):1-15.
- Thomsen, M., and Watrin, C. 2018. Tax Avoidance over Time: A Comparison of European and US Firms. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 33:40-63.

- Wagner, E. P. 2011. *Lower Discretionary Accruals in Second Tier Clients Post-SOX: Client Quality Or Auditor Quality?*. City University of New York.
- Wang, F., Xu, S., Sun, J., and Cullinan, C. P. 2020. Corporate Tax Avoidance: A Literature Review and Research Agenda. *Journal of Economic Surveys*, 34(4):793-811.
- Wilde, J. H., and Wilson, R. J. 2018. Perspectives on Corporate Tax Planning: Observations from the Past Decade. *The Journal of the American Taxation Association*, 40(2):63-81.
- Wilson, R. J. 2009. An Examination of Corporate Tax Shelter Participants. *The Accounting Review*, 84(3):969-999.
- Yasar, A. 2013. Big Four Auditors' Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Turkish Stock Market. *International journal of business and social science*, 4(17):153-163.
- Yasser, S., and Soliman, M. 2018. The Effect of Audit Quality on Earnings Management in Developing Countries: The Case of Egypt. *International Research Journal of Applied Finance*, 9(4):216-231.

**The effect of Audit firm's Type on Tax Avoidance Behavior of Non
Financial Companies Listed in the Egyptian Stock Exchange
Dr. Muhamad Khamis Jumaa Khatab Zaytoun**

Abstract

This research aims to study and test the relationship between audit firm's type and corporate tax avoidance behavior. The focus is to examine two issues; the first issue is to determine whether the affiliation of the audit firm with a foreign audit firms affects the tax avoidance behavior. The second issue is to determine whether a mandatory audit performed by Accountability State Authority (ASA) affects the tax avoidance behavior. By using a sample from the non-financial companies listed in the Egyptian Stock Exchange for the period ranging from 2014 to 2018.

The results indicated that: (1) Each of the Egyptian audit firms that affiliate with Big 4, and the local Egyptian audit firms, have a significant positive impact on tax avoidance behavior in general, and on tax avoidance aggressiveness particularly. (2) ASA has a significant negative impact on tax avoidance behavior, while not playing a vital role in mitigating tax avoidance aggressiveness. (3) The Egyptian audit firms that affiliate with a foreign audit firms have a significant positive impact on tax avoidance behavior, and on the contrary, they have a significant negative impact on tax avoidance aggressiveness. (4) The Egyptian audit firms that affiliate with a foreign audit firms other than Big 4 in general, and those that affiliate with a foreign audit firms on third-tier particularly, do not play a positive role in mitigating tax avoidance behavior, while they have a significant negative impact on tax avoidance aggressiveness. (5) The Egyptian audit firms that affiliate with a foreign audit firms on second-tier have a significant negative impact on tax avoidance behavior in general, and on tax avoidance aggressiveness particularly.

Keywords: Audit Firm type, Accountability State Authority, tax avoidance behavior, Tax Avoidance Aggressiveness, Egyptian Auditing Market.